

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: علوم اقتصادية التخصيص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر.

تحت إشراف الأستاذة:
برواين شهرزاد

مقدمة من طرف الطالبة:
إدريس باي خيرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	سليمان عائشة	أستاذة محاضرة - ب-	جامعة مستغانم
مقررا	برواين شهرزاد	أستاذة محاضرة - ب-	جامعة مستغانم
مناقشا	بن حليلة خيرة	أستاذة مساعدة - أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017 / 2018.

شكر وتقدير:

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان أولاً وقبل كل شيء لرب العزة الذي أنعم علينا بنعمه وفضله والعظيم، فله الحمد كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

الشكر لخير البرية، الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم، شكراً جزيلاً وتقديراً كبيراً لكل من مدّ لي يد العون من أجل إتمام هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر الأستاذة المحترمة برواين شهرزاد، والتي أشرفت على هذا العمل ورعته حتى أثمر.

إلى كل من علمنا ولو حرفاً من الطور الابتدائي إلى الجامعة، كما لا يفوتني أن أتقدم بكل امتناني وعرفاني إلى الوالدين الكريمين، شاكرًا لهم على تربيتهن وصبرهن الجميل معي، كما لا يفوتني أن أقدم شكري وامتناني لعائلي وأصدقائي وإلى كل الأهل والأقارب.

إهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

هادي الأمة منير الظلمة والذي يشفع لنا بإذن الله يوم القيامة سيدنا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم، والذي نسأل الله أن يجمعنا به في يوم الآخرة.

إلى الذين قال فيهما الله عز وجل: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً" والداي حفظهما الله اللذان طالما سهرنا على تربيته.

إلى التي لم أجد الكلمات التي توفي بحقها، إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب أمي الغالية حفظها الله.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، إلى الذي رباني على الفضيلة وشملي بالعطف والحنان أحصل اسمه بكل افتخار... أبي الغالي حفظه الله.

أرجو من الله أن يمد في عمري كما لثريا ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلما نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وعلى الأبد.

إلى أنوار البيت جميع إخوتي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في مشواري الدراسي، إلى كل من علمني حرفاً، إلى كل الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار التعليمية.

إلى الذين أحاطوني بمساعدتهم وحبهم، جميع أهلي وأقاربي وأصدقائي.

الفهرس

الفهرس	
الصفحة	محتوى الفهرس
	شكر وتقدير
	إهداء
II	الفهرس
VI	قائمة الأشكال والجداول
2	المقدمة
	الفصل الأول: عموميات حول السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي
8	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته
8	الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
9	الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي
9	المطلب الثاني: تقدير وقياس النمو الاقتصادي
9	الفرع الأول: طريقة الدخل
10	الفرع الثاني: طريقة القيمة المضافة
10	الفرع الثالث: طريقة الإنفاق
10	المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي ونظرياته
11	الفرع الأول: عوامل النمو الاقتصادي
11	الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
19	المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية والنقدية
19	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية والنقدية وأدواتها
19	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية
20	الفرع الثاني: مفهوم السياسة النقدية
21	الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية
21	الفرع الرابع: أدوات السياسة النقدية
24	المطلب الثاني: أهداف وأهمية السياسة المالية والنقدية
24	الفرع الأول: أهداف السياسة المالية
25	الفرع الثاني: أهمية السياسة المالية
25	الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية
26	الفرع الرابع: أهمية السياسة النقدية
26	المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية

26	الفرع الأول: فعالية السياسة المالية
29	الفرع الثاني: دور السياسة المالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية
30	المطلب الرابع: أسس ودور السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية
30	الفرع الأول: أسس السياسة النقدية
31	الفرع الثاني: دور السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية
36	المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية
36	المطلب الأول: أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية وعوامل تفعيل دورهما
36	الفرع الأول: أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية
38	الفرع الثاني: عوامل تفعيل دور السياسة المالية والنقدية
39	المطلب الثاني: المقارنة بين السياسة المالية والنقدية
40	المطلب الثالث: الجمع بين السياستين المالية والنقدية
42	خلاصة
	الفصل الثاني: دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.
44	تمهيد
45	المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر
45	المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط 1962 - 1989
47	المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل إصلاحات 1990 - 1998
51	المطلب الثالث: السياسة النقدية بعد 1999 في الجزائر
52	المطلب الرابع: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (1990 - 2014)
53	الفرع الأول: تحقيق النمو الاقتصادي
54	الفرع الثاني: استقرار الأسعار ومحاربة التضخم
56	الفرع الثالث: هدف التشغيل
58	الفرع الرابع: تحقيق التوازن الخارجي
62	المبحث الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر
62	المطلب الأول: السياسة المالية في مرحلة الاقتصاد المخطط 1962 - 1989
63	الفرع الأول: الاتجاه العام للمخططات التنموية وأهدافها الاقتصادية
64	الفرع الثاني: مكانة الإنفاق الحكومي الاستثماري ضمن مخطط التنمية
67	المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل الإصلاحات 1990 - 1998
67	الفرع الأول: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر 1990-1998
68	الفرع الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 1990-1998
70	المطلب الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر 1999 - 2014
73	خلاصة

الفهرس

75	الخاتمة
78	قائمة المراجع

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الناتج	(1-1)
27	أثر انخفاض الإنفاق على منحى IS	(2-1)
28	فعالية السياسة المالية وفقا لنموذج (IS - LM)	(3-1)
51	معدل الاحتياطي الإجباري 2000-2014	(4-11)
53	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1990 - 2014)	(5-11)
55	تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990 - 2014)	(6-11)
57	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990 - 2014)	(7-11)
58	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري	(8-11)
59	معدلات المديونية الخارجية للجزائر.	(9-11)
61	تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر	(10-11)
64	مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة (1970-1977)	(11-11)
69	تطور أسعار البترول 1990 - 1998	(12-11)

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
46	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970 - 1989)	(1-11)
48	تطور حجم الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر خلال (1990 - 1993)	(2-11)
50	نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الوضعية النقدية	(3-11)
51	معدل الاحتياطي الإجباري 2000 - 2014	(4-11)
53	معدل النمو الاقتصادي في الجزائري (1990 - 2014)	(5-11)
54	تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990 - 2014)	(6-11)
56	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990 - 2014)	(7-11)
58	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري	(8-11)
59	يمثل المديونية الخارجية للجزائر من (1990 - 2014)	(9-11)
60	تطور رصيد ميزان المدفوعات	(10-11)
64	مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة (1970 - 1977)	(11-11)
65	مكانة الربع البترولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية	(12-11)
66	تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980 - 1989)	(13-11)
67	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990 - 1998)	(14-11)

قائمة الأشكال والجداول

68	تطور إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة (1990 – 1998)	(15 - II)
69	تطور أسعار البترول 1990 – 1998	(16 - II)
71	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2014	(17 - II)
72	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2014	(18 – II)

المقدمة

المقدمة

نظرا للتحويلات السريعة والمكثفة التي يعرفها الاقتصاد العالمي نتيجة التوسع الكبير للمبادلات الدولية، وظهور ما يعرف بالسوق المفتوحة عالميا متجاوزة بذلك الكيانات القومية، ومع التطور الهائل في وسائل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال العالمية مما يفرض على الاقتصاديات المختلفة إتباع سياسات اقتصادية تتميز بالتنسيق بين مختلف أدواتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وبما أن السياسات النقدية والمالية من بين أدوات السياسة الاقتصادية فلا بد من التنسيق بينهما لتحقيق الأهداف المرجوة من أي سياسة اقتصادية، حيث يعتبر النمو الاقتصادي كهدف أساسي من بين هذه الأهداف.

وتعتبر السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آليات فعالة لحماية الاقتصاد الوطني، حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات والوسائل المتاحة، كما أن السياسة المالية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية الكلية فهي الوسيلة المباشرة التي تؤثر من خلالها الدولة على النشاط الاقتصادي، حيث أن تحليل السياسة المالية وضح لنا إلى حد كبير وطبيعة الدور الاقتصادي للدولة وذلك من خلال أداتي النفقات العامة والإيرادات العامة.

فمن خلال الدور المتبادل أحيانا والمتكامل أحيانا أخرى بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعكس لنا وجهة نظر الفكر الاقتصادي في مدى تأثير وأهمية كل منهما على النشاط الاقتصادي، وقد مرت هذه العلاقة بأربع مراحل، ففي القرن التاسع عشر قبل مجيء "جون مينارد كينز" احتلت السياسة النقدية مكانة الصدارة كمحدد للسياسة الاقتصادية الكلية، ثم جاء "كينز" في الثلاثينات من القرن العشرين ليؤد أن السياسة المالية هي الأكثر فاعلية، وفي مرحلة الخمسينيات أخذت السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية، على يد الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" زعيم المدرسة النقدية الذي صعد من الخلاف بين أنصار السياسة النقدية والمالية، وهذا الخلاف أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعامة الأمريكي "والتر هيللر" الذي طالب بضرورة العمل المزدوج أو خلط كل من الأدوات النقدية والأدوات المالية بنسب معينة قصد تحقيق أكثر فاعلية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

انطلاقا من شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني المتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية، النقدية والعمالية من الربط والتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

فالجوائز بعد الاستقلال قامت بوضع خطط تنموية طويلة المدى ابتداء من سنة 1965 إلى غاية 1980، بحيث كانت الدولة تبني نظام الاقتصاد الموجه في هذه المرحلة، والذي يتميز بالتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي والتخطيط المركزي، ففي هذه المرحلة اعتمدت الدولة على المخططات التنموية التي حكم عليها في الأخير بالفشل وقليلة الفعالية، مما استدعى ضرورة إعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفسح المجال للقطاع الخاص وذلك بإتباع حزمة من الإصلاحات، ومع انهيار أسعار البترول عام 1986 أدى ذلك إلى عرقلة عجلة التنمية ودفع بالدولة إلى اللجوء للمؤسسات المالية والنقدية الدولية، ومن ثم الدخول في مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1989 إلى 1998م، والتي اتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وبمجموعة من الإصلاحات، منها

المقدمة

إصلاح المنظومة المصرفية سنة 1990م من خلال قانون النقد والقرض 90-10، وإصلاح النظام الضريبي سنة 1992، ثم برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995م، وبرنامج التعديل الهيكلي في الفترة 1995-1998م، ثم جاءت مرحلة جديدة من سنة 1999م إلى يومنا هذا حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا وتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

إشكالية الدراسة:

استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 1990م - 2014م مختلف أدوات السياسة الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية والسياسة المالية، واختلفت هذه السياسات باختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة لكل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، والتي استهدفت في مجملها السعي إلى تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، ومن هنا نخلص إلى طرح الإشكالية:

- ما دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي؟

ويشتق من هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تصب في لب الموضوع، وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عنها وتتمثل في:

▪ ما العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية؟

▪ ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لهذه الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على العديد من الفرضيات والتي تستعمل على اختبار مدى صحتها من عدمه، وتتمثل هذه الفرضيات في:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.

- قدرة السياسة المالية أقوى وأكبر من قدرة السياسة النقدية.

- تساهم السياسة النقدية والمالية المطبقة بمختلف الأدوات في تحقيق نمو اقتصادي في الجزائر.

تحديد إطار الدراسة:

ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية حول الاقتصاد الجزائري، أما فترة الدراسة فتعتمد من سنة 1990 إلى سنة 2014م، فهي تشمل كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بما فيها التوجه إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية والارتفاع المحسوس الذي عرفته أسعار البترول في الفترة الأخيرة ما بين 1999 - 2014م.

المقدمة

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، والتي من بينها السعي لتحقيق نمو اقتصادي، كما تتضح أهمية هذه الدراسة مما ستفسر عنه من نتائج وما تقدمه من مقترحات في إطار رفع كفاءة السياسة الاقتصادية وفق أسس واضحة، لتحديد الأهداف والأدوات المناسبة التي تندرج مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، وبما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

من أهداف هذه الدراسة ما يلي:

- توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛
- توضيح أهمية السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛
- تحديد الأداة الأكثر تأثيرا من بين أدوات السياسة الاقتصادية؛
- مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري لوصفات المؤسسات المالية والنقدية الدولية؛
- إبراز دور السياسة النقدية والمالية في الجزائر في تحقيق نمو اقتصادي.

منهج وأدوات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة الدراسة والإلمام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات فقد اعتمدنا على بعض المناهج والمتمثلة فيما يلي:

المنهج الاستقرائي: عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات باللغة العربية والأجنبية وتصفح المواقع الإلكترونية التي عالجت الموضوع أو جانب منه.

المنهج التحليلي الوصفي: يهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة الدراسة، وفي إطار الإشارة إلى تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر، سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع:

- الدراسة التي قام بها الدكتور محمد ضيف الله القطايري بعنوان "دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الاقتصادية سنة 2009 وكانت هذه الدراسة للإقتصاد اليمني"

محتويات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث خصص الفصل الأول للجانب النظري للسياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب التحليلي - الفصل الثاني- حيث عالجتنا فيه تطور السياسة المالية والنقدية في الجزائر للفترة 1990 - 2014م.

المقدمة

من خلال الفصل الأول نتطرق إلى عموميات حول السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول يتناول ماهية النمو الاقتصادي ونظرياته بالتطرق إلى تعريفه وأهميته وعوامله، ومن خلال المبحث الثاني تناولنا ماهية السياسة المالية والنقدية وذلك بالتطرق إلى المفهومين وأهدافهما وأدواتهما وأهمية كل منهما، ثم في المبحث الثالث سوف نتطرق إلى العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

من خلال الفصل الثاني نتطرق إلى دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 - 2014م، وذلك بالتطرق في المبحث الأول إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر، وفي المبحث الثاني إلى تطور السياسة المالية في الجزائر لمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ فترة الاستقلال إلى غاية سنة 2014م.

الفصل الأول

عموميات حول السياسة المالية والنقدية
والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية بالحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة، ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطق له مدلول اقتصادي واجتماعي، ويأتي النمو في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشياً وتطور الفكر الاقتصادي، وكان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له، وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي أسندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي ويجعل لذلك نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة.

بعد تأثير السياسات المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي من المواضيع الهامة ومن أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار، ولكي تحقق الدولة مجموعة من الأهداف الاقتصادية فإنها تتبع سياسة اقتصادية تعتمد على هيكل اقتصاد الدولة، كما ترتبط السياسات المالية والنقدية ارتباطاً كبيراً وتعززها بعضها البعض في معظم الأحيان، وللوقوف على ذلك نتناول مفاهيم كل من النمو الاقتصادي، السياسة المالية والنقدية بمختلف أهدافها وأدواتها.

وعلى هذا الأساس نتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم النمو الاقتصادي وطرق تقديره وكذا عوامله وأهم النظريات الكلاسيكية، الكلاسيكية المحدثة والكينزية ونظرية النمو الجديدة، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى مفهوم السياسة المالية والنقدية، أهدافها وأدواتها ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما في المبحث الثالث نتطرق إلى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي مع المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغييرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته.

يشكل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من الدول من مختلف أنحاء العالم، وذلك لأنه يساعدهم في دعم اقتصادهم وزيادة مستوى الدخل والمساهمة في علاج مشكلة البطالة، ومن خلال ذلك سوف نتعرف على مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

التعريف الأول: (1) هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.

التعريف الثاني: هو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

التعريف الثالث: (2) ويعرف بأنه ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي National Income، إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

التعريف الرابع: (3) ويعرفه فيليب بيرو بأنه هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي.

التعريف الخامس: (4) وهو أيضاً عبارة عن عملية توسع اقتصادية، تقاس بتغيرات كمية حادثة.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: "هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي".

ويبرز لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى أن النمو الاقتصادي هو:

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام؛
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلاً عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

1- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 63.

2- محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص 46.

3- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

4- مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2011، ص 156.

الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي.

تتمثل أهمية النمو الاقتصادي فيما يلي: (1)

- ❖ زيادة قيمة الدخل، مما يؤدي إلى تحسين مستوى دخل الأفراد؛
- ❖ توفير كافة الاحتياجات الأساسية، وخصوصاً المواد الغذائية بأسعار معقولة، تتناسب مع القدرة الاقتصادية لكافة الناس؛
- ❖ المساعدة في تقديم مجموعة من الوظائف، وفرص العمل؛
- ❖ الحرص على تحسين المستويات الصحية، والتعليمية والاجتماعية لأفراد المجتمع؛
- ❖ التقليل من نسب العجز المالي في الميزانية المالية؛
- ❖ دعم ومساندة ميزان المدفوعات من خلال وضع خطط اقتصادية تساهم في تحسينه؛
- ❖ تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: تقدير وقياس النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً صريحاً عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك.

وتقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاثة طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى التساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق. (2)

الفرع الأول: طريقة الدخل.

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن:

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{الدخل الوطني.}$$

حيث:

الناتج الداخلي الخام: هو مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني = مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع.

وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الاهتلاك.

¹ - محمد ناجي خليفة، "النمو الاقتصادي_ النظرية والمفهوم"، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 10.

² - عمر علواني، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2015 - 2016، ص ص 56 - 58.

الفرع الثاني: طريقة القيمة المضافة.

تعرف القيمة المضافة على أنها: "ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج"، أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتج ما = قيمة المنتج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة.

حيث أن:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسيطة: وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي، أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

الفرع الثالث: طريقة الإنفاق.

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أن أي عملية إنفاق أي شراء السلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل، وبالتالي فيما أن الإنفاق يساوي الدخل، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن: الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي.

حيث أن الإنفاق الكلي: (1)

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots (01)$$

Y: يمثل الدخل الوطني.

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص).

G: يمثل إنفاق القطاع الحكومي.

(X - M): يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي ونظرياته.

تعتبر العملية الإنتاجية بمثابة تحويل للموارد إلى استخدامات عن طريق تركيبة من العوامل، ويكون حصيلة هذه العملية عبارة عن ناتج مساهمة هذه العوامل فيما بينها، كما عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم التغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف

الاقتصاديين، الذين طوروا في هذا الإطار عدة نظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله.

الفرع الأول: عوامل النمو الاقتصادي.(1)

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار.

1_ رأس المال: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كما ونوعا بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، إن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

2_ الموارد الطبيعية: ويعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.

3_ الإدارة والتنظيم: يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.

4_ العمالة: إن الكفاءة والخبرة شرطان لا بد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفوءة، غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصا الصناعة، ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.

5_ التكنولوجيا: أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات، ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها، وبعبارة أخرى فإن عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.

الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.(2)

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتفون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب وذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، وسوف نتعرض في هذا الفصل إلى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو، ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك ثم الكلاسيك المحدثون ثم نظرية النمو الكينزية كما قدمها نموذج (هاورد - دومار) وما تلاها من نظريات أخرى، ولتحقيق هذا الهدف سوف نتناول النظريات الآتية:

1- محمود علي الشرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

2- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، داروائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 55.

1- نظرية النمو الكلاسيكية: (1)

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو" المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجار حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية ثم آراء كل من "ستيوارت مل" حول الأسواق و"روبرت مالتوس" حول السكان، كما أبدى الكلاسيك اهتماما كبيرا لنمو الفائض الاقتصادي، فقاموا بالربط ما بين عمل الجهاز الاقتصادي في أي فترة زمنية وعملية النمو الاقتصادي على الأمد البعيد، وبذلك انصب بحثهم على جميع العوامل التي تصورها تأثيرها الكبير على تحديد النمو في المدى البعيد.

جراء ذلك أمكن لنا حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو فيما يلي:

1-1- آدم سميث: (2)

تمثل آراء "آدم سميث" بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر (Smith) بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، وقد اهتم "سميث" بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل (Division of labour) والتخصص (Specialization). وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛

✓ زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص؛

✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ويؤكد (Smith) أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار (Investment) وتراكم رأس المال Capital Accumulation، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الأرباح الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل، وإن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسن وسائل النقل، فإن حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصصا وتحل النقود محل المقايضة وتزداد الإنتاجية، ومن جهة أخرى فإن حجم السوق بدوره يعتمد جزئيا على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد.

ويعتبر (Smith) أن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية، بينما أن انخفاض العوائد يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل: الزراعة والمناجم، لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

1-2- روبرت مالتوس:

إن أفكار وطروحات "مالتوس" ركزت على جانبيين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر "مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون (Say) الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

1- أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 70.

2- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 56-59.

ويرى "مالثوس" بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز "مالثوس" على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض، فيقترح "مالثوس" في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

1-3- دافيد ريكاردو:

يعتبر "ريكاردو" من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية.

ويرى "ريكاردو" أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والنبات (Stationary) بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

ويعتبر توزيع الدخل العام الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند (Ricardo)، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي: الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي، فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهنا يضمن تحقيق النمو، أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، وأن عددهم يتقرر تبعاً لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف، أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.

ومن الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية ما يلي: (1)

1. إهمال القطاع العام؛
2. إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا؛
3. تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين والعمال وتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي؛
4. خطأ النظرة للأجور والأرباح، وفي الواقع لم يحدث أن آلة الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم؛
5. القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ريكاردو" و"مالثوس" على أن النتيجة الحتمية للتطور رأس المال هي الكساد؛
6. عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة.

1- أشواق بن قنور، مرجع سبق ذكره، ص 73.

2- النظرية الكلاسيكية المحدثه: (1)

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870م) تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد، وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من (Jevons) و (Menger) و (Walras)، وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية (Marginalist school)، وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج، كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك.

وكان للاكتشافات في الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر ميلادي أثر كبير على الفكر الاقتصادي والذي ظهرت ملامحه بما يأتي:

1. استمرار ارتفاع معدلات الأرباح؛
2. تضائل فرص الركود الاقتصادي؛
3. تحقيق معدل نمو مرتفع؛
4. ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف.

وبخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية وهي:

أ_ في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفوءة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائدا معدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج (Exogenous) مثل معدل النمو الطبيعي عند "HARROD"، وإن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار.

ب_ إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان.

ج_ عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى البلدان، بحيث البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي (Convergence) بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

2-1- نظرية شو مبيتر: (2)

ما يميز نظرية "شو مبيتر" عن غيرها هو اهتمامه الخاص بالنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات، حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصادي تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد، حيث في هذه الحالة يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة والأرض، ويفترض أيضا أنه ثمة فرص جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي يتم بها مزج عوامل الإنتاج، ويلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليل "شو مبيتر" للنمو الاقتصادي حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة والابتكار يتضمن خمسة أصناف منها:

1- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

2- أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.

- 1) الحصول على موارد أولية جديدة؛
- 2) إقامة تنظيم جديد في الصناعة؛
- 3) إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج؛
- 4) إنتاج سلعة جديدة؛
- 5) التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.

3- نظرية النمو الكينزية (نموذج دومار - هارود): (1)

لقد كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنتظماً قبل الثلاثينات من القرن العشرين، ولم تتخلله أي مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930 - 1939م) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى، والنموذج الكينزي الأصلي يركز على القصور في الطلب ويؤثر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز "كينز" اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو.

3-1- نموذج دومار: (2)

يعتبر "دومار" كما يعتبر "كينز" أن مشكل الرأس مالية يتمثل أساساً في أزمة البطالة وتقول النظرية الكينزية بأنه في الفترة القصيرة فإن التشغيل الكامل يتحقق لما يكون الاستثمار كاف لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي، ولكن هذا الشرط للتوازن على المدى القصير لا يضمن توازن النمو، لأن للاستثمارات أثرين:

$$\text{أثر الدخل أو الأثر الكينزي يؤدي أهمية للمضاعف: } DI = \frac{1}{S}$$

هذا يعني أن الدخل دالة عكسية للمعدل الحدي للادخار « S » ودالة مباشرة لتغير الاستثمارات.

أثر السعة (δ) حيث (δ) الإنتاجية الحدية لرأس المال الجديد ولتكن:

$$\delta = \frac{\Delta Y}{\Delta K}$$

وبالتالي فإن حاصل ضرب (δ) في الاستثمار المحقق (I) هو (Iδ) يقيس زيادة سعة الإنتاج أو أثر السلعة. شرط التوازن في السوق هو لما يغطي الدخل الجديد المنتج عن زيادة استثمار المواد الإضافية المنتجة نتيجة زيادة السعة، وهذا يعني تساوي أثر السلعة مع أثر الدخل:

$$\frac{\Delta I}{S} = I \delta \Rightarrow \frac{\Delta I}{I} = S \delta$$

وهذا الشرط يمكن كتابته كما يلي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{v} \quad \text{مع} \quad V = \frac{\Delta K}{\Delta y} = \frac{1}{\delta}$$

V: المعامل الحدي لرأس المال.

وحتى يتحقق التوازن لا بد أن يكون:

$$S \delta = \frac{s}{v}$$

1- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

2- أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

ويمكن أن يحدث لا توازن كما يلي:

$$\frac{\Delta I}{I} > S \delta$$

_ أي إذا كان أثر الدخل أكبر من أثر السلعة هناك لا توازن تضخمي.
_ عدم توازن انكماشى: هو عندما يكون أثر السلعة أكبر من أثر الدخل.

3-2- نموذج هارود: (1)

اهتم "هارود" بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي، حيث يعتقد أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستقرا إلا بالصدفة وحتى إن حدث فمن المستحيل أن يحافظ على استقراره لمدة طويلة، وقد قام "هارود" بوضع جملة من الفرضيات التالية:

• الادخار الصافي يمثل نسبة ثانية من الدخل، وأن هذا الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن، وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم في مخزون رأس المال:

• أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج؛

• على ذلك تكون المدخرات دالة للدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض.

يقوم "هارود" بتصوير معدل النمو من خلال ثلاث نقاط منها:

أ_ معدل النمو الفعلي:

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال / الناتج)، بافتراض ما يلي:

$$K = S y \quad \text{الادخار الإجمالي } S \text{ كدالة للدخل الوطني}$$

$$K = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \quad \text{المعامل المتوسط لرأس } K \text{ ثابت}$$

وباعتبار المساواة التالية: $I = S$ و $I = \Delta K$ نحصل على:

$$I = \Delta K = K \Delta Y = S Y = S$$

وانطلاقا من العلاقة $K \Delta Y = S Y$ يصبح لدينا:

$$G = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K}$$

ومنه معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

ب_ معدل النمو المضمون:

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل S ومبدأ المعجل المعامل الحدي C ، مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار نتحصل على:

$$S Y_0 = C (Y_1 - Y_0) \dots \dots \dots (1)$$

يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة: $C (Y_1 - Y_0)$ حيث: الادخار المحقق $S Y_0$.

ومن العلاقة السابقة (1) نتحصل على: $GW = (Y1 - Y0) / Y0 = S / C$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل النمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم للكامل مخزون رأس المال، ويمثل C السلوك الاستهلاكي، و S النمو المستهدف أو المرغوب فيه.
ج- معدل النمو الطبيعي:

هو معدل نمو الإنتاجية n يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات، gn ويرمز له بـ a العامل الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، مما يتطلب gn استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل g طبيعي ومعدل النمو $gW = S / C$ للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون g .

3-3- نموذج هارود - دومار (مقارنة بين النموذجين):

نتيجة تقارب التحليل الديناميكي لهارود ودومار سمي نموذج -دومار ويعرض كما يلي:

$$y = \min \left(\frac{Kt}{V}, \frac{Lt}{U} \right)$$

تعطي دالة الإنتاج التالية:
حيث:

L : العمل.

K : رأس المال.

U : وحدة العمل.

V : وحدة رأس المال.

ودالة الادخار:

وتوازن سوق السلع:

ولدينا:

$$St = SYt$$

$$St = SYt$$

$$I = \frac{dKt}{dt}$$

نفرض أن مخزون رأس المال مستخدم بأكمله أي:

$$\frac{dyt}{dt} = \frac{1}{V} \frac{dKt}{dt} = \frac{1}{V} It$$

$$Yt = \frac{1}{S} It \Rightarrow \frac{dyt}{dt} = \frac{1}{S} \frac{dit}{sdt}$$

وزيادة الطلب:

معدل النمو الضروري (العرض = الطلب):

$$\frac{1}{V} \cdot It = \frac{1}{S} \frac{dI}{dt} \Rightarrow \frac{1}{It} \cdot \frac{dIt}{dt} = \frac{S}{V}$$

$$gw = \frac{1}{Yt} \cdot \frac{dyt}{dt} = \frac{S}{V}$$

نمو عرض العمل:

$$Nt = Noe^{nt} \Rightarrow n = \frac{1}{N} \frac{dNt}{dt}$$

حيث:

Nt : عرض العمل في الفترة (t) .

No : عرض العمل في الفترة $t = 0$.

n : يعرفه هارود على أنه معدل النمو الطبيعي.

ويتمثل شرط هارود- دومار في: وجوب تساوي معدل نمو الإنتاج وعرض العمل حتى يتحقق التشغيل الكامل.

$$\frac{1}{Y} \frac{dy}{dt} = \frac{1}{Nt} \frac{dNt}{dt} = n$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق العمل والإنتاج يجب أن يكون:

$$n = \frac{S}{V}$$

n : معدل النمو الطبيعي.

S : الميل المتوسط للادخار.

V : معامل رأس المال.

4- نظرية النمو الجديدة (الداخلية): (1)

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو المستمر للنتاج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، وأن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره، والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى (Solow) والذي يعرف بـ (Solow)، وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعمالة في رأس المال البشري والتي تولد وفرة خارجية وتحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.

ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه افتراق حقيقي فيما بين أداء اقتصادات البلدان المختلفة. نقد النظرية الحديثة (الداخلية):

واجهت النظرية الحديثة (الداخلية) بعض الانتقادات وأهمها:

إن أحد أهم عيوبها هي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية، وأن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاقب من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنية الارتكازية الضعيفة، والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة، وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع.

وختاما رغم أن هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية، فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لاختلالات النمو طويلة الأمد في تجربة البلدان المتقدمة والنامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي.

¹ - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية والنقدية.

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على ماهية السياسة المالية والنقدية التي تعد من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، وللوقوف على ذلك نتناول مفهوم السياسة المالية والنقدية وأدواتها وأهدافها المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق مستوى التشغيل الكامل.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية والنقدية وأدواتها.

ترتبط السياسة المالية بشكل كبير مع السياسة النقدية، إذ أن هذه الأخيرة تخدم الأولى وإضافة إلى العلاقات التبادلية فيما بينهما، وبمنا في البداية أن نعرف السياسة المالية والنقدية التي تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية.

يمكن إيجاز تعريف السياسة المالية في التعاريف التالية:

التعريف الأول: (1) السياسة المالية هي مجموعة من الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

التعريف الثاني: (2) تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية، العدالة في التوزيع، وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد.

التعريف الثالث: (3) تعرف السياسة المالية بأنها تلك الجهود المعتمدة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الأمثل دون حدوث تضخم من خلال سياسات الإنفاق والضرائب والاقتراض العامة.

التعريف الرابع: (4) إن مصطلح السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتق من الكلمة الفرنسية (Fisc) وتعني بيت المال أو الخزانة، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف مرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.

فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي لحكومة أو دولة وما ينتج عنه من آثار على الاقتصاد القومي.

وكما يمكن أن نلخص ن هذه التعاريف إلى تعريف شامل للسياسة المالية حيث تكمن في الدور الذي تقوم به الدولة في فرض الضرائب وتحصيلها للإيرادات، والتي تتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة. فالسياسة المالية تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل؛
- الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية؛
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

1- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، الطبعة الأولى، 2012، ص 301.

2- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية - تحليل جزئي وكي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 426.

3- وحيد مهدي عامر، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص 203.

4- عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 17.

■ العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

الفرع الثاني: مفهوم السياسة النقدية:

تعدد مفاهيم السياسة النقدية بتعدد واختلاف النظريات الاقتصادية ومن بين هذه التعاريف

نذكر منها:

التعريف الأول: (1) هي مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة.

التعريف الثاني: (2) يعرفها "جورج باريونت" بأنها: مجموعة التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي

أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.

التعريف الثالث: (3) هي تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود، لإيجاد التوسع أو

الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.

التعريف الرابع: (4) ويعرفها "Kent" على أنها: مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض

النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي للاستخدام الكامل.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، بأنها مجموعة

الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية، للتأثير على المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان

الاقتصاديين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

ومما سبق من التعاريف المذكورة نجد أن هناك نوعين من السياسة النقدية وهما:

1_ السياسة التضخمية (التوسعية):

وهي الإجراءات التي تتبعها البنوك المركزية لمحاربة ظاهرة الانكماش عن طريق زيادة المعروض من

السيولة النقدية وتقديم جراء ذلك بما يلي:

أ_ تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي؛

ب_ تخفيض سعر إعادة الخصم؛

ج_ دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المتداولة في السوق المالي.

2_ السياسة الانكماشية: (5)

وتتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من هذه السياسة هو تخفيف

حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، وبالتالي تلجأ الدولة إلى

إحدى الإجراءات التالية:

أ_ رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي، وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة

خصم الأوراق التجارية وبدورها تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم، مما يؤدي ذلك إلى تقليل

1- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، السياسة النقدية البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 39.

2- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 138.

3- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، بن عكنون، 2006، ص 112.

4- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 98.

5- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 180، 181.

القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية، وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق؛

ب_ دخول البنك المركزي بئنا للسوق المفتوحة، وبالتالي سوف يضح المزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق؛

ج_ رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، إذا رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي، سوف تقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض.

الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية:

تشمل الموازنة العامة، والإنفاق العام، والإيرادات العامة، ويمكن تقسيمها إلى نوعين هما: أدوات تلقائية وأدوات تعمدية، وسوف نتطرق إليهما كما يلي: (1)

1_ أدوات تلقائية: تعني تحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية (تلقائية)، وتشمل ما يلي:

أ_ نظام الضرائب التصاعدية: هي ضرائب تزيد نسبتها طردياً مع زيادة الدخل؛

ب_ المدفوعات التحويلية: هي تحويلات من القطاع الحكومي للقطاع العائلي، وتساعد على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع؛

ج_ إعانات الإنتاج: هي عبارة عن دعم مالي مقدم من الحكومة للقطاع الإنتاجي.

2_ أدوات تعمدية (مقصودة): تحتاج إلى تدخل دائم من الحكومة، من خلال:

أ_ برامج الأشغال اليدوية: قيام الحكومة بمشروعات تتعلق بالخدمات العامة (إنارة الطرق، صيانة الطرق، مدقنات المياه، ...)، وهو ما يؤدي إلى خلق فرص العمل، وينجم عنها مكافحة الركود؛

ب_ إنشاء مشروعات التوظيف العامة: تعتبر حلاً مؤقتاً من طرف الحكومة لمشكلة البطالة في انتظار إيجاد حل اقتصادي لها؛

ج_ تغيير معدلات الضرائب.

يتم استخدام هذه الأداة على الشكل التالي: (2)

1) في حالة وجود كساد، تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق، الأمر الذي يزيد الطلب الكلي ويساعد على انتعاش الاقتصاد.

2) في حالة وجود التضخم، تقوم الحكومة بزيادة الضرائب مما يؤدي إلى نقصان الدخل القابل للإنفاق، الأمر الذي يقلل من الطلب الكلي ويساعد على استقرار الأسعار.

الفرع الرابع: أدوات السياسة النقدية:

يستعمل البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية مجموعة من الأدوات تسمى وسائل السياسة

النقدية والتي نذكر منها ما يلي: (3)

1- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ص 191.

2- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 204.

3- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، 2006، ص 290.

1_ الأدوات الكمية:

أ_ سياسة معدل إعادة الخصم:

المقصود بسعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل منحها القروض، أو لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على احتياطات أكبر تساعد على زيادة حجم القروض الممنوحة من قبلها.

ففي حالة الركود والكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تحفيز البنوك التجارية على الاقتراض، وبالتالي تزداد البنوك التجارية على منح القروض وخاصة المستثمرين لأن تخفيض سعر الخصم على البنوك التجارية من قبل البنك المركزي سينعكس على تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للجمهور، وهذا بدوره يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد عبر دعم مستوى الطلب الكلي.

أما في حالة التضخم فتستخدم سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع سعر الخصم على البنوك التجارية، وبالتالي تقل رغبة هذه البنوك في الاقتراض مما يعكس على رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للجمهور، وهذا يؤدي إلى تقليل الطلب على النقود وبالتالي انخفاض كمية النقود في الاقتصاد مما يساعد في معالجة التضخم.

ب_ سياسة السوق المفتوحة: (1)

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة.

ففي حالة الركود والكساد يسعى البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد بهدف دعم القوة الشرائية، وهنا يقوم بسياسة نقدية توسعية.

أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي يسعى إلى تقليل حجم النقود المتداولة، وبالتالي يستخدم سياسة نقدية انكماشية.

ج_ سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني: (2)

هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي وودائع تحت الطلب وودائع لأجل، يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه، باسم هذه البنوك، لا ينتج في الغالب فوائد.

ففي حالة الركود والكساد وإتباع سياسة توسعية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يعني زيادة قدرة البنوك التجارية، وبالتالي زيادة عرض النقود.

أما في حالة التضخم فتتبع سياسة انكماشية حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي لكي يحد من قدرة البنوك على منح القروض، وبالتالي الحد من التضخم.

1- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

2- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 157.

2_ الأدوات النوعية (الكيفية):

أ_ سياسة تأطير القرض:

تعتبر سياسة تأطير القرض وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القرض، وتقوم سياسة تأطير القرض على فكرة تسقيف مباشرة للقروض الممنوحة للاقتصاد، وتتخذ عادة عملية تأطير (تسقيف) القروض وفق هذه الصيغة (التسقيف المباشر للقروض) أحد الشكلين:

_ تحديد سقف إجمالي للقروض المسموح للبنوك التجارية بمنحها للاقتصاد، ثم يتم توزيع هذا المبلغ الإجمالي على البنوك على أساس معايير تحدد مسبقا.

_ تحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك لا يتعداه خلال الفترة المعتبرة.

ب_ السياسة الانتقائية للقروض: (1)

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل القرارات تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، والغرض الأساسي من استخدام السياسة الانتقائية للقروض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

➤ قرار معدل خصم مفضل؛

➤ إمكانية إعادة الأوراق التجارية التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية؛

➤ إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛

➤ تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها.

ج_ الإقناع الأدبي: (2)

يقصد به محاولة البنك المركزي إقناع المؤسسات المالية والمصرفية عموما والمصارف التجارية خاصة في إتباع سياسة نقدية معينة، يرغب البنك المركزي في إتباعها لعلاج حالة اقتصادية، ففي حالة الركود والكساد يحث المصارف التجارية على تخفيض سعر الفائدة والتوسع في الائتمان، أم في حالة التضخم وارتفاع الأسعار يحث البنك المركزي على رفع سعر الفائدة وتقليل الائتمان.

د_ سعر الصرف: (3)

يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر الصرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر الصرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج، ويعتبر الصرف السبب الرئيسي في نمو التجارة الخارجية.

1- ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة_دراسة الجزائر_رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003، ص 21.

2- أحمد زهير شاهية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص 337.

3- بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية السياسة المالية والنقدية.

تستهدف السياسة المالية والنقدية في الفكر المعاصر لتحقيق أهداف متعددة تجعل من نشاط الحكومة عملاً متناسقاً مع نشاط الأفراد وتنسجم معهم، ولكل منهما توجد أهمية وتتمثل هذه الأهداف والأهمية لكل سياسة فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية:

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي: (1)

أ- التوازن المالي: ونعني بذلك استخدام موارد الدولة بشكل يراعي فيه ثلاثة جوانب:

الأول: أن النظام الضريبي يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والوفرة؛

الثاني: يتعلق بالمولد، من عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية، وملائمتها من حيث النسب المحددة؛

الثالث: يخص استخدام القروض العامة لأغراض إنتاجية.

ويؤدي التوازن المالي إلى حدوث استقرار اقتصادي.

ب- التوازن الاقتصادي: (2) بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وهنا يتعين على الحكومة أن توازن

بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات أقدر على

الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وتقتصر نشاطها على

التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع

الدخل القومي إلى حده الأقصى، أي أنه يتحقق التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن

النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من

الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم إنتاج أمثل.

ج- التوازن الاجتماعي: (3) يعني تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع في حدود إمكانياته وفي إطار العدالة

الاجتماعية، أي ضرورة أن يتجسد تدخل الحكومة بضمان التوزيع العادل للمداخيل وذلك عن طريق:

_ السياسة الضريبية:

_ النفقات العامة (تقديم المنح)؛

_ تأثير الدين العام (من حيث حجمه وفوائدها).

د- التوازن العام: يحدث هذا التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار

الثابتة، ضمن مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث يمكن للحكومة أن تحقق

الهدف بعدة آليات، أهمها: الضرائب، الإعانات، الإعفاءات وغيرها، وحسب "بيفردج" إن أهم وظيفة

للدولة في المستقبل هي ضمان إنفاق كاف لحماية مواطنيها ضد البطالة الجماعية، ويوافق على هذا "ألفن

هانسن"، بكون أن زيادة القوة الشرائية (الطلب الكلي) هي نفس الشيء مثل زيادة التوظيف.

1- عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 189_190.

2- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 427

3- عبد القادر خليل، نفس المرجع، ص 190.

الفرع الثاني: أهمية السياسة المالية: (1)

من المعروف أن تطبيق السياسة المالية سواء كان في الدول النامية أو الدول المتقدمة لها أكثر من تأثير، فسياسة الضرائب تحقق علاجاً لكثير من السلبيات الاقتصادية، كما لو حققت علاجاً للتضخم، فعندما يكون هناك قوة شرائية زائدة في المجتمع، وبالتالي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية حجم الطلب الزائد نتيجة هذه القوة الشرائية الزائدة، فإن تدخل السياسة الضريبية لامتناس الجزء الزائد من القوة الشرائية يحقق إعادة التوازن من جديد.

كما أن وجود فوارق كبيرة بين الطبقات، أي عدم وجود توازن بين الشرائح الدخلية في المجتمع، يجعل وجود شرائح دخلية كبيرة تحت حد الكفاف، وبالتالي انخفاض مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع، لذا تتدخل السياسة الضريبية لمحاولة تحسين مستوى معيشة هذه الأفراد، من خلال استخدام الضرائب التصاعديّة على الدخل المرتفعة ولتعويض ذوي الدخل المنخفضة بواسطة الإنفاق على السلع الضرورية لوصولها بسعر الدعم، كذا الإنفاق على المرافق التي يستفيد بها ذوي الدخل المحدودة، كمرافق الصحة والنقل العام والتعليم وغيرها.

إدارة الطلب الكلي بنجاح، حيث أن حدوث كسادا يعني انخفاض حجم الطلب الكلي، وبالتالي تتدخل سياسة الإنفاق للتأثير في حجم الطلب على الاستثمار، وبالتالي زيادة حجم النشاط الاقتصادي، وعليه يتم زيادة حجم الطلب على العمالة، مما ينتج عنه انخفاض معدل البطالة.

اتساع نطاق الدولة في عملية الإنفاق الاستثماري من أجل إعادة توزيع الدخل، ودور الإنفاق في التأثير في الناتج الاجتماعي من خلال التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الاقتصادي الخاص، بحيث يكون دور الدولة تنافسي وليس مدمر للقطاع الخاص، كما أن هناك التأثير المباشر والتأثير غير المباشر لسياسة الإنفاق من حيث مدى ترشيد الاستهلاك الحكومي وأثره على الناتج الاجتماعي، أو مدى زيادة الإنفاق على إحدى عناصر الطلب الكلي وانخفاضه على أحد العناصر الأخرى، فإذا زاد الإنفاق الحكومي فإن معنى ذلك انخفاض الاستهلاك على الأفراد، وبالتالي فالفرق سيكون لصالح الناتج الاجتماعي.

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية: (2)

من أهداف السياسة النقدية ما يلي:

- تحقيق استقرار نقدي واقتصادي من خلال مواجهة التغير في المستوى العام للأسعار الذي يؤثر على العملة الوطنية؛
- محاولة تحقيق تنمية اقتصادية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية، مما ينعكس على زيادة حجم كل من الدخل القومي ونمو الناتج المحلي؛
- محاولة تسريع عملية التنمية من خلال برامج اقتصادية تنموية خاصة؛
- محاولة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

1- أحمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص 302-303.

2- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 84.

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة؛
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية؛
- العمل على التوزيع العادل للثروة؛
- المساهمة في تطوير المؤسسات المالية بجميع أنواعها وذلك للمساهمة في خدمة وتطوير الاقتصاد الوطني.

الفرع الرابع: أهمية السياسة النقدية: (1)

تكمن أهمية السياسة النقدية فيما يلي:

- تنظيم كمية النقود في المجتمع أو ما يعبر عنها بوسائل الدفع المتاحة؛
 - هي جزء من السياسة الاقتصادية الكلية؛
 - حل الأزمات النقدية؛
 - القضاء على عدم استقرار المستوى العام للأسعار، لتوفير مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي؛
 - القضاء على البطالة وتحقيق تنمية اقتصادية وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

إن السياسة المالية التي تتعامل مع الضرائب والإنفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنباً إلى جنب والسياسة النقدية إلى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار نسبي في الأسعار، وستناول في هذا المطلب فعالية السياسة المالية ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

الفرع الأول: فعالية السياسة المالية: (2)

نقصد بفعالية السياسة المالية مدى قدرة السياسة المالية على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية.

1_ أثر السياسة المالية على انتقال منحنى IS:

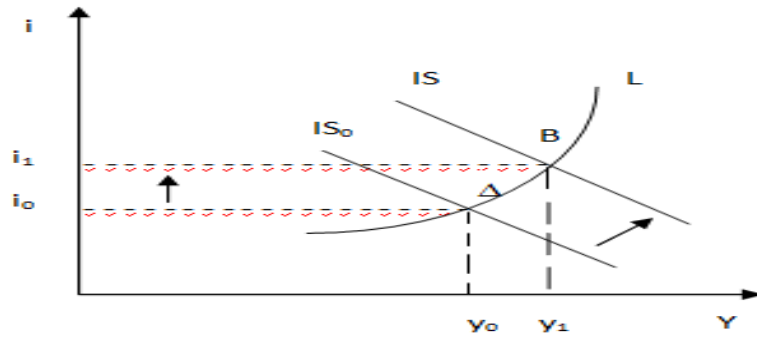
إن تطبيق سياسة مالية لمعالجة وجود فجوة تضخمية أو فجوة ركودية في الاقتصاد يمكن التأثير على منحنى (IS) من خلال التغيرات في النفقات الحكومية، أو تغيير الحصيلة الضريبية.

أ_ ففي حالة معالجة الكساد تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية، حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤدي إلى انتقال منحنى IS يميناً عن وضعه الأول IS_0 إلى الوضع الجديد IS_1 . وينقل نقطة تقاطعه مع المنحنى LM من النقطة A إلى النقطة B، ويؤدي هذا إلى زيادة الناتج Y_0 إلى Y_1 وزيادة معدل الفائدة من I_0 إلى I_1 ، وهذا ينتج عنه انخفاض الاستثمار كما هو موضح في الشكل رقم (01):

1- عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 148.

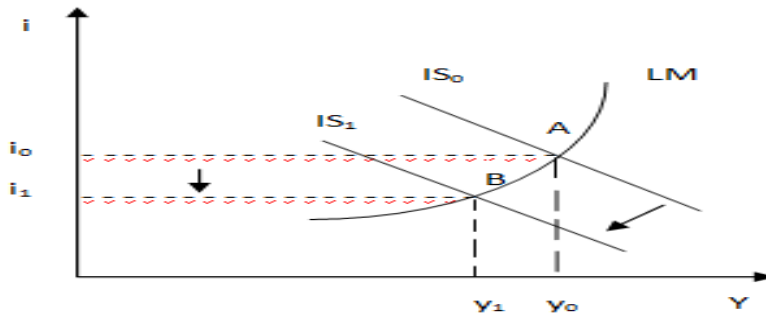
2- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العالمية الدولية للنشر، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 338.

الشكل رقم (1-1): أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الناتج.



- المصدر:** أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العالمية الدولية للنشر، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 338.
- إن زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج، وإنما يؤدي أيضا إلى زيادة معدل الفائدة، مما يقلل الرغبة في الاستثمار وهذا يخفض بدوره الناتج.
- ب- في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية، وتتخلص السياسة المالية الانكماشية فيما يلي: (1)
- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يقلل من حدة الطلب وكبح مستوى الزيادة في الأسعار؛
 - رفع مستويات الضرائب مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة؛
 - مزيج من الحالتين، أي تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب.
- وينتقل منحنى IS إلى اليسار: من IS_0 إلى IS_1 وبهذا ينخفض مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1 ، والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لغرض المبادلات، هنا ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة من i_0 إلى i_1 . وبالتالي ارتفاع الاستثمار، كما هو مبين في الشكل رقم (02):

الشكل رقم (2-1): أثر انخفاض الإنفاق على منحنى IS.

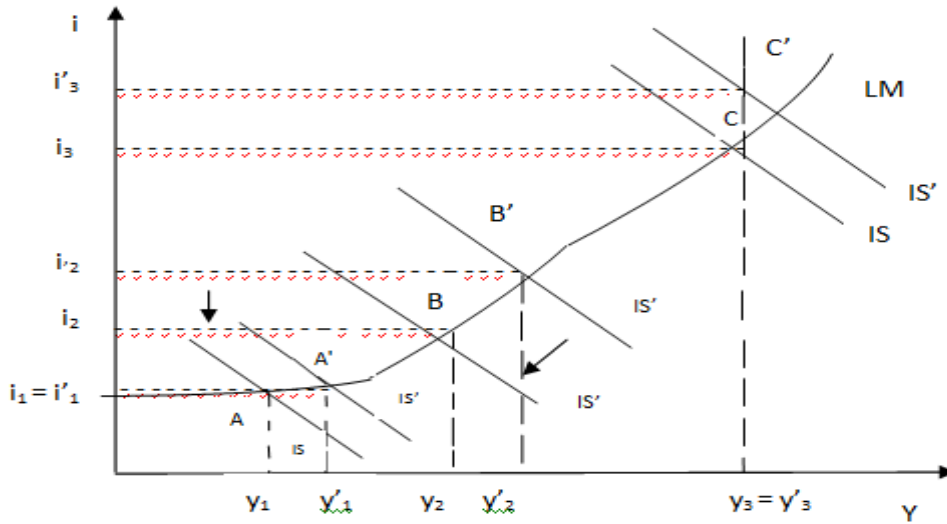


المصدر: مايكل إدجمان، الاقتصاد الكلي_ النظرية والسياسة ترجمة منصور إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 195.

2_ فعالية السياسة المالية وفقا لنموذج (IS - LM): (1)

بافتراض تحقق التوازن عند مستوى أقل من الدخل المقابل للتوظيف الكامل أي الاقتصاد يواجه فجوة انكماشية، هنا تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق بمقدار G (ينتقل خلالها منحني IS إلى اليمين بمقدار المضاعف للإنفاق الحكومي).

_ يتقاطع مع المنحنى LM في نقطة تحدد الوضع التوازن الجديد، وهذا مبين في الشكل رقم (03):
الشكل رقم (3-1): فعالية السياسة المالية وفق النموذج (IS - LM).



المصدر: نعمة الله نجيب، وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 362.

_ إذا تقاطع المنحنى IS مع LM في النقطة A التوازن الأصلي فإن زيادة الإنفاق يؤدي إلى انتقال IS إلى اليمين ليصبح IS' أي زيادة الدخل بمقدار (Y_1, Y_1') ، ويظل سعر الفائدة ثابتا عند $(i_1 = i_1')$ ، وهنا تكون السياسة المالية كاملة الفعالية، ومن ثمة زيادة الدخل بمقدار المضاعف (مضروب في G)، وهذا يعني أن السياسة المالية تكون في هذه المنطقة كاملة الفعالية.

_ إما إذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الوسطى فإن انتقال منحنى IS سيؤدي إلى تغيير نقطة التوازن من B إلى B' وزيادة الدخل بمقدار (Y_2, Y_2') ، ولكن هذه الزيادة تكون أقل من الزيادة في حجم الدخل في المنطقة الكينزية، وهذا راجع إلى ارتفاع سعر الفائدة من i_2 إلى i_2' الذي يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي التقليل من الدخل الناتج عنه، وعليه فإن تأثير السياسة المالية في هذه المنطقة يكون جزئيا وبالتالي فعاليتها غير كاملة.

_ حيث أن مضاعف الإنفاق الحكومي ورمزه KG ويساوي: $KG = \frac{1}{1-b}$ و b الميل الحدي للاستهلاك.

_ المضاعف $KG \times \Delta G$; $\Delta Y = \Delta G \times KG = \frac{1}{1-b} \times \Delta G$ ، وهي تمثل مقدار الزيادة في الدخل.

1- نعمة الله نجيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 364.

_ أما إذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الكلاسيكية، فإن انتقال منحى IS إلى IS' (1) يؤدي إلى تغير نقطة التوازن من C إلى C' وهذا لن يؤدي إلى تغير مستوى الدخل ($Y_3 = Y_3'$)، بل سيعمل على رفع سعر الفائدة من I_3 إلى I_3' ، وهذا الارتفاع يعمل على تخفيض الاستثمار بمقدار يساوي تماما الزيادة في الإنفاق الحكومي، وهذا يؤيد الفكر الكلاسيكي: إن أي توسع في الإنفاق الحكومي، أي أنه لن يؤدي إلى زيادة حقيقية في حجم الموارد المستخدمة ومن ثم حجم الإنتاج أي السياسة المالية عديمة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية.

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية: (2)

في ظل الحديث عن أهداف السياسة المالية التي تتلخص في الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل معدلات النمو الاقتصادية، تحقيق الاستقرار في المعدل العام للأسعار، والعمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل نجد أنفسنا بحاجة إلى إبراز وتوضيح دور السياسة المالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

1_ يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني وجود بطالة أي نشاط اقتصادي يمر بحالة تباطؤ، وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم كالتالي:

أ_ زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام، وهذا ما حدث في فترات الكساد الكبير فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخولهم يرتفع مستوى الطلب الكلي عندما تلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي إلى توظيف عمال جدد، مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام؛

ب_ قد تقوم الدولة بتخفيض الضرائب أو إعفاءات ضريبية، هنا تزداد الدخل من ناحية كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة الدخل نتيجة ارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل، مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشاكل البطالة والتخلص من الكساد؛

ج_ استخدام مزيج من الآليتين أي زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

وفي حالة معالجة الكساد بالسياسة المالية تسمى في هذه الحالة بالسياسة المالية التوسعية.

2_ في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن دور السياسة المالية هو محاولة تقليص مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية، وتتلخص في العناصر التالية:

أ_ تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يخفف من حدة الطلب، ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار؛

1- ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.

2- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 327-329.

ب- رفع مستويات الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة؛

ج- مزيج من السياستين أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

وهذا فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزداد الأسعار.

المطلب الرابع: أسس ودور السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية.

شكلت العوامل والتقلبات الاقتصادية دورا هاما في إبراز الحاجة إلى وجود إجراءات من شأنها السيطرة على الجوانب الإيجابية منها، تجسدت الإجراءات والتوجهات في السياسة النقدية التي أصبحت جزءا مهما من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وسنتناول في هذا المطلب أسس ودور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي،

الفرع الأول: أسس السياسة النقدية: (1)

تختلف أسس السياسة النقدية حسب المكان والزمان، وذلك تبعا للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل بلد، وبالتالي تتنوع هذه الأسس كما يلي:

1- أسس سياسية: اللجوء لهذه السياسة عن طريق السلطات النقدية ينبسب الدولة متاهات النقاش مع الشركاء (النقابات، أرباب العمل، البرلمان)، حيث أن رفع البنك المركزي الاحتياطي الإجمالي أو تدخله في السوق النقدية، لا يثير حساسية الفرد بشكل مباشر، أي أن السياسة النقدية تتصف بعدم الإثارة المباشرة للأحاسيس، وبالعمومية والبيروقراطية.

2- أسس علمية: تتعلق بالثورة العلمية لكي يخصص نظريته العامة «TEIM»، وردود أفعال فريدمان في نظريته الكمية المعاصرة، وما تبعها من تأصل تيارين هما (الكيزيون الجدد، وتيار النقديين) وغيرهما، حيث يركز الكيزيون الجدد على وجوب تدخل الدولة بالسياستين (النقدية والمالية) حسب الضرورة، ويرى النقديون عدم جدوى السياسة المالية، ووجوب تدخل الدولة في الكتلة النقدية فقط، لا في معدل الفائدة أو مراقبة القروض، لأن هذا التدخل عدا الكتلة النقدية يؤدي حسيهم إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد، وحسيهم يجب أن يكون تخفيض كمية النقود تدريجيا لأجل محاربة التضخم، حتى يتم الوصول لمستوى أضعف له على المدى الطويل.

وبعد فريدمان ظهرت نظرية ثانيا للنقديين (نقديين جدد)، ترفض فكرة التخفيض التدريجي، وتعرف باسم "نظرية التوقعات الرشيدة" وفكرتها بسيطة: أنه يمكن محاربة التضخم في وقت قصير بالتوقيع الرشيد للفرد، بحيث إذا خفضت الكتلة النقدية يتوقع لاحقا انخفاض الأسعار، فيحجم عن الإنفاق ويزداد احتفاظه بالسيولة ومنه يتحقق الهدف دون التدرج،

نشير أنه تتداول لدى بعض الدول ما يسمى "بالسياسة النقدية النشطة" التي تتطلب التدخل المباشر للدول في الحياة الاقتصادية، وهو ما يرفضه الاتجاه النقدي أو النقديون الجدد.

3- أسس إحصائية: وجود دراسات ميدانية حاولت أن تربط بين M_2 ; PIB، ولاحظت وجود هذا الارتباط مع فارق ستة أشهر بعد تغيير M_2 .

1- عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

الفرع الثاني: دور السياسات النقدية في النظريات الاقتصادية:

اختلفت المدارس الاقتصادية فيما بينها في الدور الذي تلعبه النقود والسياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وما إذا كان هذا التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، وسنوضح فيما يلي دور السياسة النقدية في كل مدرسة من المدارس الاقتصادية.

أولاً: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي: (1)

1_ دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي التحليل النقدي:

أ_ السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي: يؤكد أصحاب النظرية النقدية التقليدية على مبدئين أساسيين الأول المرونة التامة للأجور والأسعار والثاني الحيادية التامة للنقود، وهذان المبدئين لم يترك أي تأثيرات نقدية بين القطاعين النقدي والحقيقي جراء تغير كمية النقود وتحديد في الأجل القصير، الأمر الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية في النظرية النقدية التقليدية يتركز في تحقيق الاستقرار النقدي، من خلال الحرص على توازن العرض النقدي في الاقتصاد بالاعتماد على آلية السوق المفتوحة المتمثلة في بيع وشراء السندات بما يؤدي إلى التحكم في العرض النقدي بالشكل الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل.

ب_ لسياسة النقدية في التحليل النيوكلاسيكي: أدخل (فريدمان) تحسيناً على النظرية النقدية التقليدية من كونه فرق بين الزمن القصير والطويل من حيث تأثير السياسة النقدية، حيث بين أن السياسة النقدية قد يكون لها تأثير على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإنه ليس لها تأثير على النشاط الاقتصادي وأن التأثير الأساسي لها يكون على المستوى العام للأسعار والمتغيرات النقدية الأخرى، ومن حيث العلاقة بين القطاعين النقدي والحقيقي، فيقف (فريدمان) مع الرواد الأوائل بأن العلاقة تتم بشكل مباشر من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي، وقد أوضح (فريدمان) أن السلطات النقدية سوف تنتهج سياسة نقدية توسعية إذا كانت تستهدف تخفيض معدل البطالة عن المعدل الطبيعي، لأن زيادة العرض النقدي يؤدي في البداية إلى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي وتكون الأسعار مستقرة لبعض الوقت، إلا أن أسعار المنتجات بشكل أسرع من عوامل الإنتاج، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين في دفعهم ذلك إلى طلب أجور نقدية أعلى لتفادي ارتفاع الأسعار، فينخفض بالتالي الطلب على العمال فيصبح معدل البطالة في السوق أقل من المعدل الطبيعي، وبذلك فإن هناك علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة ومن ثم مستوى الناتج الحقيقي، وهو ما يوضح أن التغيرات في السياسة النقدية (حجم العرض النقدي) لها تأثير على مستوى الدخل النقدي والحقيقي والأسعار في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فيقتصر تأثيرها على مستوى الأسعار ومن ثم على الدخل الحقيقي.

2_ دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في التحليل النقدي (الكلاسيكي):

وحول الدور التنموي للسياسة النقدية تؤكد النظرية النقدية التقليدية على ضرورة الادخار كشرط مسبق لعملية الاستثمار، وأن التوسع النقدي ما هو إلا وسيلة لنقل الموارد الحقيقية من الحائزين

1- محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص ص 67-69.

السلبين لها إلى الأفراد والمؤسسات المستثمرة الذين يستخدمونها في المجالات الإنتاجية، وبذلك فإن الادخار يعتبر العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي باعتباره المصدر الأساسي لتمويل التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس في عملية التنمية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. ويمكن الدور الأساسي للسياسة النقدية في التحليل النقدي في الدور الذي يؤديه سعر الفائدة، حيث يعمل زيادة سعر الفائدة على زيادة معدل الادخار، لذلك يركز الاقتصاديون النقديون على رفع الفائدة لحث الأفراد على زيادة مدخراتهم، مع ضرورة زيادة العرض النقدي بالملازم للزيادة في عرض الناتج الحقيقي، أما الائتمان المصرفي فلا دور له في عملية التنمية لأن حسب رأيهم يؤدي إلى مضاعفة الدخل النقدي فقط دون أن يصاحبه ارتفاع في الإنتاج الحقيقي، مما يتسبب في خلق ضغوط تضخمية كبيرة.

ثانياً: السياسة النقدية في التحليل الكينزي: (1)

1_ دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي:

يرى أصحاب هذه المدرسة أن النظام الاقتصادي غير مستقر بعكس الكلاسيكيين (النقديين)، لذلك فهم يرون أن التدخل الحكومي ضرورياً كما أنهم لا يؤيدون ما يذهب إليه النقديون من أن النقود هي العامل الرئيسي المتسبب في حدوث التضخم، بل يرون أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع الأسعار، ومن حيث العلاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي فهم يرون أنها علاقة غير مباشرة على عكس النقديين، حيث يتم الاتصال بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال جدول الكفاية الحدية للاستثمار والتي ترجع الإنفاق الاستثماري إلى مستوى سعر الفائدة.

وليس معنى ذلك أن النقود غير هامة لدى الكينزيين، فهي المحددة للدخل، إلا أن (كينز) يرى الأثر الأساسي لتغيرات عرض النقد يكمن في النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الدخل بشكل سائل والتي تتأثر بعدة عوامل أهمها سعر الفائدة، حيث يقوم الأفراد بتغيير محفظتهم المالية من خلال نظرية تفضيل السيولة، وبذلك فإن النظرية الكينزية ترى أن السياسة النقدية ليست كافية لوحدها لتحقيق الاستقرار النقدي، وأن السياسة المالية النشطة مطلوبة لتحقيق ذلك بسبب السلوك غير المستقر للعوامل غير النقدية والتي تعتبر هامة في تحديد الطلب الكلي.

2_ دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في التحليل الكينزي:

من حيث الدور التنموي للسياسة النقدية فإن التحليل الكينزي لا يشترط المدخرات المسبقة كشرط أساسي لعملية التنمية كما يرى الكلاسيك، بل يرى أن الاستثمار يعتبر العنصر الأساسي في عملية التنمية، وبذلك فإن السياسة النقدية في التحليل الكينزي تعمل على خفض سعر الفائدة السائدة مقارنة بالمعدل الاسمي للمردود على الاستثمار، مما يشجع المستثمرين في التوسع في الإنفاق الاستثماري على منتجاتهم، وبذلك فإن السياسة النقدية تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال تغيرات سعر الفائدة، حيث يرى (كينز) ضرورة تخفيضه ليسهل توفير الأموال بكلفة منخفضة، مما يشجع المستثمرين ويحثهم على الاستثمار ومن ثم دفع عملية النمو الاقتصادي.

1- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994، ص 93.

ثالثاً: السياسة النقدية عند الكينزيون الجدد: (1)

إن الفكر الكينزي الجديد يتميز عن الفكر الكينزي الأصلي بميزتين أساسيتين هما:

1_ التمييز بين تحديد الأجور في أسواق العمل وتحديد الأسعار في أسواق السلع، وقد أيد النموذج الكينزي الجديد فرض جمود الأجور الذي افترضه النموذج الأصلي، إلا أنه اختلف عنه في وضع نظرية يشرح فيها أسباب ذلك الجمود.

2_ التمييز بين الجمود النقدي والجمود الحقيقي، حيث يرى الكينزيون الجدد أن فجوة الأجور أو الأسعار إنما هي نتيجة لعوامل تجعل موائمة الأسعار مكلفة مثل تكاليف قائمة الأسعار وتجاوز العقود غير المتوافقة التي تحدد مرونة كل من الأجور والأسعار، وهذه العوامل تفسر الجمود النقدي للأجور والأسعار، كما توضح الجمود الحقيقي للأجور بأنه جمود الأجور بالنسبة لأجور آخرين أو جمود سعر بالنسبة لسعر آخر، والنظريات التي توضح ذلك في سوق العمل تشمل نماذج العقود الضمنية وأجور الكفاءة الحقيقية.

وقد ركز الكينزيون الجدد تحليلهم على الجانب المالي بعكس الكلاسيكيين الذين ركزوا على الجانب النقدي منطلقين في ذلك من أن الفرد لديه محفظة مالية متنوعة وفقاً لتفضيلاته للعائد والمخاطر، حيث يتنازل الفرد عن الأمان مقابل زيادة العائد، والنقود حسب رأيهم هي أصل من بين عدة أصول والتغيرات في كميات هذه الأصول يؤدي إلى تغيرات في مكونات المحفظة، ومن هنا يشعر الكينزيون الجدد أن الطلب على النقود غير مستقر، فزيادة عرض النقد تجعل محفظة الأفراد في حالة غير متوازنة، لأن انخفاض سعر الفائدة يؤثر على النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الأصول المالية، ويصبح العائد من رأس المال العيني أعلى من العائد على السندات، مما يجعل الأفراد يميلون لزيادة عدد الوحدات من الأصول المالية، الأمر الذي يتطلب بعض الوقت ومزيد من الاستثمارات الجديدة، وهذا يمثل عملية الانتقال من القطاع النقدي إلى العيني من وجهة نظر الكينزيين الجدد، وبذلك فإنهم يرون أن تأثير السياسة النقدية على العرض النقدي والقطاع المالي ينتقل بشكل غير مباشر إلى القطاع الحقيقي، بعكس النقديين الذين يفترضون أن هذه العلاقة تتم بشكل مباشر.

رابعاً: السياسة النقدية عند الكلاسيكيين الجدد: (2)

يرتكز النموذج الكلاسيكي الجديد على الفروض التالية:

_ إن الأفراد لديهم توقعات رشيدة اتجاه السياسات التي تنتهجها السلطات؛

_ إن الأجور والأسعار ذات مرونة تامة بالنسبة للتغيرات المتوقعة في مستوى الأسعار.

وقد أوضح "سارجنت" (Sargent) من خلال النموذج الذي اعتمد عليه في توضيح أثر التوقعات الرشيدة على الناتج ومستوى التوظيف، إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة العرض النقدي ينتج عنه رفع فوري لمنحنى العرض الكلي، إذا كان هذا الارتفاع متوقعا من طرف الأفراد وتحقق فعلياً وهو ما يبطل أثر السياسات، فالسياسة النقدية التوسعية المفاجئة من قبل السلطات النقدية الهادفة إلى زيادة مستوى الناتج وتخفيض معدل البطالة تؤدي بالهدف بالفعل في حال عدم توقع الأفراد للزيادة

1- محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص ص 71، 72.

2- سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 917، 920.

المفاجئة في العرض النقدي، أما في حال توقع الأفراد تلك الزيادة التوسعية فإن السياسة النقدية ستكون عديمة الجدوى في زيادة الإنتاج وتخفيض البطالة وسيقتصر دورها على ارتفاع الأسعار. وبذلك فإن فعالية السياسة النقدية تتوقف على دقة التوقعات الرشيدة للأفراد من عدمها حول السياسات المتبعة.

_ الدور التنموي للسياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي الجديد:

وبالنسبة لدور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، فقد لاحظنا أن التحليل الكلاسيكي ركز على الادخار كشرط مسبق لعملية التنمية في حين ركز التحليل الكينزي على الاستثمار، أما أصحاب النظرية الحديثة فقد اعتبروا أنه من الخطأ التركيز على أحد المتغيرين دون الآخر، إذ لا يمكن الاستمرار في النشاط الاستثماري وتحقيق التراكم الرأسمالي دون أن يكون هناك ادخار يكرس لأغراض الاستثمار الضروري لتحقيق النمو، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالادخار والاستثمار على حد سواء كونهما يلعبان دوراً حاسماً في عملية التنمية.

ولذلك فإن النظرية الحديثة تؤكد ضرورة أن تستهدف السياسة النقدية في البلدان النامية جمع وتعبئة الادخارات ومحاولة رفع نسبتها إلى الدخل القومي، لما يؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي أيضاً، من خلال توجيه الادخارات نحو القطاعات التي تخدم عملية التنمية، كما يرى أصحاب هذه النظرية ضرورة تنظيم كمية النقود من خلال الائتمان المصرفي والإصدارات النقدية بالشكل الذي يشجع على الادخار النقدي من خلال أسعار الفائدة.

ويتمدد دور السياسة النقدية نحو تحقيق معدل مرتفع للادخار والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال التوسع الائتماني الذي يساهم في وضع الاقتصاديات النامية على طريق النمو الذاتي السريع.

خامساً: مقارنة بين السياسة النقدية في التحليلين النقدي والكينزي: (1)

للتعرف على الفرق بين التحليل النقدي والتحليل الكينزي من حيث العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي، وما الآلية التي تعمل من خلالها السياسة النقدية في كلا التحليلين، يتضح ذلك من خلال الآتي:

1_ علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي:

يرى النقديون أن تغيرات عرض النقد تؤثر بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي، حيث تعمل هذه التغيرات على إحداث تغيرات في الإنفاق الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي، أما الكينزيون فينظرون إلى أن تغيرات عرض النقد تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال تغيرات سعر الفائدة الذي يغير من كمية الإنفاق الاستثماري وربحيته من خلاله يؤثر على الإنفاق والإنتاج الكلي (من خلال المضاعف).

2_ مدى إحلال النقود مع الأصول الأخرى:

يرى النقديون إن النقود تعد بديلاً لكافة الأصول الأخرى في حين يرى الكينزيون أن النقود تعد بديلاً للأصول المالية فقط، فهم يرون أن تغير كمية النقود يؤدي إلى إعادة توزيع محفظة الأوراق المالية

1- سهر محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص 179-180.

المكونة من النقود وبدائلها من خلال تغيرات سعر الفائدة، أما النقديون فيرون أن النقود لا تطلب لذاتها وبل بصفتها وسيطا للتبادل، ولذلك فهي تعد بديلا لكافة الأصول وليس للأصول المالية فقط.

3_ توازن كمية النقود ومحفظة الأوراق المالية:

تعتبر المحافظة على توازن كمية النقود ومحفظة الأوراق المالية الأساس لدى التحليل النقدي في تحليل كيفية انتقال أثر السياسة النقدية إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد، أما التحليل الكينزي فيرى في سعر الفائدة حجر الزاوية بين التغيرات في الطلب والتقلبات في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية.

إن السياسة النقدية تعمل بمعزل عن السياسة الاقتصادية العامة أو عن طريق السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية، فهناك تنسيق في الأداء بين كل من السياستين المالية والنقدية، ويتضح ذلك من خلال علاقة السياستين فيما بينهما.

المطلب الأول: أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية وعوامل تفعيل دورهما.

هناك تكاملاً هاماً وقوياً ما بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه خاص لذلك ينبغي توافر عدة أسس وعوامل تساعد على ذلك.

الفرع الأول: أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية: (1)

ينبثق أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية من أن كلا السياستين تؤثران في الطلب الكلي، حيث يمكن أن تستخدم السياسة المالية والنقدية للتأثير والتحكم في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد فإذا كان مستوى الناتج الكلي منخفضاً جداً وكان مستوى البطالة مرتفعاً جداً، فسوف تكون الوضعية التقليدية للحكومة هي رفع مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات عن طريق سياسات نقدية أو مالية توسعية، وسوف يساعد هذا على تنشيط الناتج والعمالة. وإذا كان التضخم هو المشكلة فمن المحتمل أن يكون السبب في ذلك ارتفاع الطلب الكلي ارتفاعاً كبيراً جداً، ولا يستطيع معدل الناتج الاستجابة لهذا الطلب بموارد الدولة الموجودة وبأسعار ثابتة، وسوف تكون الوضعية التقليدية في هذه الحالة أن تخفض الحكومة من مستوى الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية، ويساعد هذا في تخفيض الضغط التضائعي على الأسعار الناتج عن فائض الطلب الكلي.

ونفترض هذه المجموعة البسيطة من المواصفات إن الاقتصاد يواجه إما مشكلة التضخم أو البطالة، ولتصحيح ذلك لا بد على الحكومة وببساطة أن تعدل مسار الطلب الكلي في الاتجاه الصحيح وبالمقدار الملائم، ويصبح الوضع أكثر تعقيداً عندما تواجه الدولة مستويات غير مقبولة من التضخم والبطالة في نفس الوقت.

1_ العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي: (2)

من المتفق عليه بين علماء الاقتصاد أن التغيرات الهامة في المعروض النقدي وأسعار الفائدة يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على الاقتصاد، وإن كان هناك خلاف حول إمكانية استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوافق مع الأزمات المؤقتة لارتفاع الأسعار. ويرى "ميلتون فريدمان" أن عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل النقدي ومعدل نموه، كما يعتقد بوجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية.

إن الذروة في معدل نمو النقود تسبق الذروة في الدورة الاقتصادية، وبالمثل فإن أدنى نقطة في معدل نمو النقود تسبق أدنى نقطة للنشاط الاقتصادي في الدورة الاقتصادية، وقد خلص "فريدمان"

1_ Lipsey (Richard G) ; steiner (peter O) ; piovis (Douglus D) : E conomics ; Harper & Row ; publishing, New york, 1984, p 659.

2_ عطية عبد الوحيد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص ص 59-50.

"شوارتز" إلى أنه على الرغم من أن هناك علاقة قوية واضحة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، فإن العلاقة ليست كاملة، وقد ينتج عدم الكمال من عدم كفاية مؤشرات النشاط الاقتصادي أو الأخطاء الإحصائية في قياس عرض النقود، وقد سلما أيضا بأن النقص قد يؤدي إلى وجود علاقة ضعيفة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي مع أن الدليل التاريخي يوحي لعلاقة واضحة ومحكمة بين السلوك الدوري لعرض النقود والسلوك الدوري للاقتصاد، فإن هذا الدليل لا يثبت بالضرورة وجود علاقة سببية.

التغيرات في معدل نمو عرض النقود يسبب الدوري للاقتصاد، ومن ناحية أخرى فإن سلوك عرض النقود قد يكون نتيجة للسلوك الدوري للاقتصاد، ولكن يحدد اتجاه العلاقة السببية فقد فحص "فريدمان" و"شوارتز" السجل التاريخي لكي يتحقق من الظروف المسببة للتغيرات في عرض النقود، وقد خلاصا إلى أن التغيرات في عرض النقود بصفة عامة لا يرجع إلى التغير في النشاط الاقتصادي.

وبدلا من ذلك فإن هذه التغيرات كانت نتيجة لظروف تاريخية معينة، مثل اكتشاف الذهب، وهو لا يعتمد على النشاط الاقتصادي، لذلك يعتقد "فريدمان" أن علاقة السببية نتيجة من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي.

وفي دراسة "فريدمان" و"شوارتز" فإن قضية السببية تتأكد فقط بالدراسة المفصلة للدليل التاريخي، حيث تدعم الأدلة الأخرى الرأي القائل بأن التغيرات في عرض النقود لها تأثير هام على مستوى النشاط الاقتصادي، وثم دليل إضافي عن أثر النقود يستند على النماذج القياسية الواسعة النطاق والنماذج وحيدة المعادلة، كما أشارت نتائج "أندرسون" و"جوردان" إلى أن هناك علاقة قوية بين العرض الاسمي للنقود أو القاعدة النقدية أو كليهما والنتائج القومي الإجمالي النقدي، ولكن هذه النتائج مشكوك فيها، ورغم ذلك فقد كرر الاقتصاديون دراسة "أندرسون" - "جوردان"، مستخدمين فروضا بديلة وحصلوا على نتائج مشابهة عن فعالية السياسة النقدية، وهكذا فإن الدليل المستمد من النماذج وحيدة المعادلة بدعم وجهة النظر القائلة بأن السياسة لها تأثير هام على الاقتصاد، وكذلك فإن الأدلة المستمدة من النماذج القياسية الواسعة النطاق التي أعدها "جاري فروم" و"لورس كلين" تدعم أيضا وجهة النظر القائلة بفعالية السياسة النقدية.

2_ علاقة السياسة المالية بالنشاط الاقتصادي: (1)

إن المعالجة السليمة لعلم الاقتصاد يجب أن تتعامل مع النفقات والضرائب والرسوم والديون الحكومية، كذلك فإن المعالجة الملائمة للسياسة المالية ينبغي أن تتم في كنف الأوضاع الاقتصادية السائدة، وقد ساهم رجال الاقتصاد الذين يتعاملون مع القطاع العام للاقتصاد من المحتمل أنهم لا يعطون وزنا كافيا للمسائل الإجرائية، وبالتالي قد يكونون في أغلب الأوقات غير واقعيين في استنتاجاتهم.

كما أن لكل نشاط حكومي له آثار سياسة مالية، بمعنى أن كل ضريبة أو إنفاق أو إجراء دين سيكون له تأثير مهم كان صغيرا أم على مستوى الدخل القومي والتوظيف، وهناك أنواع معينة من البرامج الحكومية يتم القيام بها بهدف تأثيرها على مستوى الدخل والتوظيف، والبعض الآخر يتم تعديله نظرا لتأثيره على مستوى الدخل والتوظيف، وفي تلك الظروف فقط، وحيث تصمم البرامج الحكومية أو تعدل

وفقا لآثارها على تلك التجمعات إذا أطلق عليها جزءا من السياسة المالية، حيث يتم صياغة البرامج الحكومية بشكل متزايد بالنسبة لتلك الاعتبارات فإن حدود السياسة المالية تتسع، وفي حالة النفقات الحكومية فإن نتائج السياسة المالية كانت تسمى في بعض الأحيان (بآثار العملية) لتمييزها عن الأثر المنتج للإنفاق، والأخير يعتبر ناتجا نهائيا من حيث الشوارع والسدود والجسور والوقاية من الحريق أو المدافع والطائرات، وتعتبر آثار العملية نتائج للإنفاق الحكومي في ضوء الزيادات الناتجة في الدخل والتوظيف على المستوى العام والخاص.

إن اهتمام السياسة المالية بآثار العملية من هذا النوع يميزها عما يسمى بالسياسة الاقتصادية الحكومية والأخيرة أوسع كثيرا، وتضم كل أنواع البرامج التي تعكس أو تتأثر بالأهداف الاقتصادية أو الاعتبارات الاقتصادية، ويحتمل أن يصبح قدر أكبر من السياسة الاقتصادية سياسة مالية، ومن أهمية هدف الاستقرار في صياغة السياسة الحكومية مع تطور أساليب تقييم النتائج، تعني اعتبارات السياسة المالية سوف تؤثر مباشرة على البرامج الحكومية بشكل متزايد.

ومن خصائص السياسة المالية أنها تؤثر حتما على الحصة النسبية للدخل القومي، توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء، توزيع الدخل بين الفلاحين وأرباب العمل والمساهمين وحملة السندات ومديري الشركات، وهذا ينطبق أيضا على السياسة النقدية خاصة عندما تحدث تغيرات في معدل الفائدة، وبذلك تغير توزيع الدخل بين المدينين والدائنين.

كما يؤدي البرنامج المضاد للتضخم بالضرورة إلى تعديل توزيع الدخل والسلطة السياسية داخل المجتمع، وبالمثل فإن البرنامج المضاد للكساد يجب أن يزيد الدخل النسبي لجماعات اقتصادية معينة.
الفرع الثاني: عوامل تفعيل دور السياسة المالية والنقدية:

في سبيل تحقيق السياسة المالية والنقدية لأهدافهما، ينبغي توافر عدة عوامل تساعد على ذلك ولتجسيد مفهوم السياسة المالية والنقدية الفعالة ينبغي اعتماد مقياس مزدوج للنجاح، لأن المطلوب قد يكون توظيفا مستمرا ومفيدا، ومستوى أسعار ثابت، وتمثل أهم الأسس التي تساعد على تفعيل دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق أهدافها في العوامل التالية: (1)

1_ رقابة البنك المركزي المستمرة على الاقتصاد:

على البنك المركزي أن يدقق في الدلائل التي تبين أن الاقتصاد يتجه نحو الركود الاقتصادي أو يسير نحو حالة تضخمية أم يسير بصورة مرضية، وتزداد فعالية كل من السياسة النقدية والمالية بدرجة أكبر كلما زادت سلطات الرقابة بصورة كافية.

ولضمان فعالية السياسة النقدية والمالية يتعين أن يكون العمل النقدي والمالي قادرا على الرقابة داخل نطاق محدود (مثل 5% بالزيادة أو النقصان) على مستوى الدخل القومي النقدي أو إجمالي الناتج القومي، وبافتراض أننا نعرف متى نأخذ القدر المناسب من أي عمل سياسي دون تعطيل أو تهديد بالرفض من جانب جماعات الضغط الخاص والاحتكارات في الاقتصاد، وفي الحقيقة ليس واضحا أن الدخل النقدي القومي يمكن التحكم فيه حتى في ظل تلك الظروف المثالية والصدمات الحقيقية المتكررة مع

التغير التكنولوجي، والسياسات الدولية والظروف الجوية، وخلافه يمكن أن تمارس ضغوط عدم استقرار قوية، وتبدد عملية النمو الاقتصادي نفسها متضمنة بعض النتوءات التي تمارس ضغوطات قوية على مستوى الإنفاق الكلي، والبنية الداخلية المتغيرة للتكاليف والأسعار يمكن أن تمارس ضغوطات على الاستثمار الكلي والاستهلاك ويصعب موازنتها بإجراءات مالية ونقدية فقط، والطبيعة الجوهرية المتقلبة للاستثمار في السلع المعروفة على نطاق واسع.

2_ القدرة الكافية على التحليل والتنبؤ:

تتطلب سياسات الاستقرار الاقتصادي من الحكومة القيام بتنبؤات اقتصادية، بدرجة تكفي لتوفير الأساس السليم لصياغة قراءات السياسة المطلوبة حتى بافتراض استخدام أكثر الوسائل القياسية، يعتمد على مجموعة من الافتراضات تهم الأوضاع السياسية والاقتصادية وسياسات معينة للحكومة، وإن لم تتحقق كانت نتائج التنبؤ خاطئة.

وللحصول على نتائج فعالة يجب أن تكون السلطة النقدية والمالية قادرة على تحليل التطورات المالية والتنبؤ بالمسار المستقبلي للدخل، التوظيف والأسعار بدرجة تكفي لتوفير الأساس لصياغة قرارات السياسة المطلوبة لتحقيق الغرض الأول، وإذا استخدمت طريقة السلطة فإن الغرض الجوهرية هو أن الخبراء لديهم الخبرة الكافية بالتحليل والتنبؤ لتوفير الأساس الضروري لصياغة مقاييس السياسة النقدية والمالية الناجحة.

3_ تحقيق أهداف السياستين:

إن استكشاف التضخم الظاهر أو الانكماش لا يكفي، وعندما يتم التعرف على تلك التطورات، فإن السلطات يجب أن تعرف ما تفعله وما مقدار ما يجب عمله، فإذا ظهر الكساد فهل يكون المطلوب تمويل بالعجز عن طريق البنوك مع مشتريات من السوق المفتوحة بمقدار معين مثلاً؟ وهل يصبح ذلك قوة تستطيع استعادة التضخم الهزيل؟ أو هل غير كافية لكبح الكساد المتراكم؟ وهنا يجب أن نعرف أننا لسنا متأكدين تماماً في استخدام معظم أدوات السياسة النقدية والمالية (عمليات السوق المفتوحة، سياسات الإنفاق الحكومي، التغييرات الضريبية الخاصة وغير ذلك)، وهكذا فإن خطراً مزدوجاً يتجمع.

ومع التسليم بنقص الدليل التجريبي الواضح أو النتائج الاستنباطية المقنعة فيما يتعلق بفعالية الإجراءات النقدية والمالية وفقاً لظروف مختلفة، يجب بناء السياسة السليمة لتقليل أهمية عدم تأكيد ذلك، وهذا يشير بقوة في اتجاه الترتيبات السياسية التي تقلل خطر "التخمينات الخاطئة" والتي تسمح بالتعديلات السريعة في حالة ثبوت خطأ التقدير في أي من الموقف أو النتائج السياسية.

المطلب الثاني: المقارنة بين السياسة المالية والنقدية.

لا نقصد بالمقارنة بين السياستين النقدية والمالية المفاضلة بينهما، فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنهما كأساس لسياسة الدولة الاقتصادية في الجوانب التالية: (1)

- إن تأثير السياسة المالية على الدخل ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثير مباشر يتحدد من خلال تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على

1_ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دارزهران للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص 464-465.

الدخول يكون بصورة غير مباشرة، إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية في تغيير حجم الائتمان وكلفته ستنعكس على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي.

- تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج لوقت أطول بالمقارنة مع فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقت أقل.

وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي) دون الحاجة إلى تغييرات دستورية و سن تشريعات حكومية، على عكس السياسة المالية التي تتوجب في معظم الأحيان سن تشريعات وإجراءات التغيير الدستوري عند اتخاذ الإجراءات والوسائل العامة من قبل السلطة المالية، والمهم في هذا ليس الفارق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياستين، وإنما الأهم من ذلك ينحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين المالية والنقدية وبين نتائج هذا التدخل ماليا ونقديا، ويمكن حصر هذا الفارق في ثلاثة أنواع:

_ النوع الأول: يمثل فارق الإدراك أي الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل الحكومي من السلطتين النقدية والمالية بين إدراك الحاجة الفعلية إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير النقدية والمالية للتأثير في النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من التدخل يرتبط بتوافر المعلومات والتنبؤات المستقبلية الدقيقة نسبيا، وهذا يتوقف على مستوى التطور في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

_ النوع الثاني: يمثل الفارق الزمني أي الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل الحكومي وبين التدخل فعلا.

_ النوع الثالث: يمثل الفارق العملي أي يعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المحققة بسبب هذا التدخل.

كما يمكن أن تكون السياسة المالية أداة اقتصادية أكثر فعالية في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي مقابل تزايد فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية.

المطلب الثالث: الجمع بين السياستين المالية والنقدية.

كانت النظرية النقدية التقليدية تفضل استخدام السياسة النقدية لمعالجة مشاكل الاقتصادية وفترات الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني، في حين اعتمدت النظرية الكينزية على السياسة المالية لأنها أكثر نجاعة من السياسة النقدية التي لا يمكن أن تؤثر في إحداث التوازن الاقتصادي الكلي، وخاصة في فترات الكساد حيث لا يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة في منطقة فح السيولة، لذلك يرى "كينز" أفضلية السياسة المالية في معالجة الركود، ويمكن استخدام السياسة النقدية في فترة التضخم عن طريق التحكم في المعروض النقدي من قبل تدخل السلطات النقدية (البنك المركزي).

إن استعمال السياستين المالية والنقدية يتطلب مهارة في التنسيق والملائمة بغية التأثير على النشاط الاقتصادي، سواء كان يعاني هذا الوضع من الضغوط التضخمية أو الركود.

فعندما تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية لتخفيض حجم الإنفاق من أجل تقليص حجم الطلب الكلي _ حالة التضخم _ فسيترب على ذلك حدوث بطالة، والعكس تماما عندما تزيد الحكومة من حجم الإنفاق أو تخفيض الضرائب بغية رفع حجم الطلب الكلي _ حالة الكساد _ حيث تظهر مشكلة ارتفاع

المستوى العام للأسعار، ومن ثمة تظهر بوادر التضخم من جديد، وهذا ما يعرف بمنحنى "فيليبس" الذي يحلل إشكالية الاختيار بين البطالة والتضخم.

لذا تواجه الحكومات مشكلة جوهرية تتمثل في الاختيار والتنسيق والملائمة بين السياسة المالية والسياسة النقدية، ومن ثم إشكالية التنسيق بين الإجراءات والتدابير الخاصة بشكل سياسة خاصة. وأن أوضاع الدول من حيث النظام الاقتصادي وهيكل الإنتاج والسياسة الاقتصادية العامة تختلف من بلد متقدم إلى بلد في طريق النمو إلى بلد متخلف.

والخلاصة أن أهمية التنسيق والتلازم فيما بين السياستين المالية والنقدية لمعالجة التضخم أو الكساد وتأثيرها على كل من سعر الفائدة والدخل لإحداث التوازن الاقتصادي الكلي، وعليه نعتبر السياسات النقدية والمالية بمثابة الآليات التي يتم استخدامها في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذلك ينبغي التنسيق والملائمة بين وسائل وأدوات هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها.

ولتوضيح أهمية التنسيق بين السياستين نفترض أن الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة التضخم، ولإيجاد توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي يمكن إتباع إجراءات وتدابير بواسطة السياسة النقدية والسياسة المالية كما يلي:

- تقليص حجم المعروض النقدي بالرقابة على الائتمان بواسطة أدوات السياسة النقدية؛
- الحد من حجم الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) عن طريق تقليص حجم القروض العامة، أو امتصاص فائض المعروض النقدي؛
- رفع الضرائب بهدف زيادة مستويات إيرادات الميزانية؛
- تقليص حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل، ومنه انخفاض الطلب الكلي. أما إذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة كساد فإنه ينصح باتخاذ إجراءات معاكسة تماما للتدابير السابقة، فتقوم السياستين النقدية والمالية بالسماح بالتوسع في الائتمان أو تخفيض كمية الاقتراض الحكومي من الأفراد، فيزداد حجم الإنفاق العام وينخفض حجم الضرائب بما يسمح بزيادة حجم الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي. (1)

1_ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.

خلاصة:

من خلال ما سبق نستخلص أن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال، التكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج، ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط لأن التكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر، وانطلاقاً من تطور نظريات النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو ومن أهم هذه النظريات، النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة، والنظرية الكينزية المتمثلة في نموذج "هارود-دومار"، ومن ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو، وذلك من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق العام. إن السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية فالأكيد أن لها أهداف وأدوات، ففي ما يخص الأهداف فتتمثل في تشجيع النمو الاقتصادي واستقرار سعر صرف العملة المحلية، أما فيما يخص الأدوات فتوجد أدوات كمية وأخرى نوعية فهي سعر إعادة الخصم الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، أما النوعية فمنها سياسة تأطير القرض، الودائع الخاصة، الإقناع الأدبي، ومعدلات الفائدة وسعر الصرف، أما السياسة المالية فتعتبر مجموعة من الإجراءات والقواعد والتدابير التي تطبقها الحكومة، لتحقيق مجموعة أهداف وأدوات متفق عليها خلال فترة زمنية معينة، ففي ما يخص الأهداف فتتمثل في التوازن المالي، التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي والعام، أما فيما يخص الأدوات فتوجد أدوات تلقائية منها: نظام الضرائب التصاعدية، المدفوعات التحويلية وأدوات تعمدية منها: برامج الأشغال اليدوية، إنشاء مشروعات التوظيف العامة وتغيير معدلات الضرائب. ومن خلال العلاقة بين السياستين المالية والنقدية نجد أنهما مهمتين في النشاط الاقتصادي، سواء من خلال عمل كل سياسة على حدى، أو من خلال التنسيق بين هاتين السياسيتين باعتبارهما أحد مكونات السياسة الاقتصادية.

الفصل الثاني

دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق
النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد الاستقلال قامت الجزائر بوضع خطة تنموية طويلة المدى ابتداء من سنة 1965م إلى غاية سنة 1980م، وكان الاهتمام الأكبر بالصناعات الثقيلة من أجل الخروج من دائرة التخلف، بحيث كانت الدولة تتبنى نظام الاقتصاد الموجه في هذه المرحلة، والذي كان يتميز بالتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي والتخطيط المركزي، ففي هذه المرحلة اعتمدت الدولة على المخططات التنموية والمتمثلة في المخطط الثلاثي الأول 1967 - 1969م، والمخطط الرباعي الأول 1970 - 1973م، والمخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977م، ولقد حكم على هذه التجربة في النهاية بالمكلفة وبالفشل وقليلة الفعالية، مما استدعى ضرورة إعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفسح المجال للقطاع الخاص وذلك بإتباع حزمة من الإصلاحات، ومع انهيار أسعار البترول سنة 1986م مما عرقل عجلة التنمية ودفع بالدولة إلى اللجوء إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية، ومن ثم الدخول في مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1989م إلى غاية 1998م، التي اتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وبمجموعة من الإصلاحات منها: إصلاح المنظومة المصرفية سنة 1990م من خلال قانون النقد والقرض رقم 90-10، وإصلاح النظام الضريبي سنة 1992م، ثم برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995م، وبرنامج التعديل الهيكلي 1995 - 1998م، ثم جاءت مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1999م إلى يومنا هذا، حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا وتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990 - 2014م، وذلك بالتطرق في المبحث الأول إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر، أما المبحث الثاني فنتطرق إلى تطور السياسة المالية في الجزائر وذلك لمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 2014م.

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر.

من خلال هذا المبحث نسلط الضوء على تطورات السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث نقسمها إلى ثلاثة مراحل، فالمرحلة الأولى تتمثل في الفترة ما بين 1962 - 1989 م وتسمى بمرحلة الاقتصاد الموجه، أما المرحلة الثانية فتمتد من سنة 1990 م إلى غاية سنة 1998 م وتسمى بمرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق، كما عرفت الجزائر في هذه المرحلة التوجه إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية، أما المرحلة الثالثة ابتداء من سنة 1999 م إلى غاية يومنا هذا والتي تميزت بارتفاع أسعار البترول.

المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط 1962 - 1989 م.

بعد الاستقلال مباشرة تم إنشاء البنك المركزي بتاريخ 13 ديسمبر 1962 م، ليبدأ عمله في جانفي 1963 م، كما عملت الدولة على إعادة هيكلة النظام المصرفي الموروث عن الاستعمار تدريجيا، وهذه المرحلة من النظام المصرفي تميزت بعدة محطات وإصلاحات بارزة أهمها: (1)

1_ مرحلة الاستقلال المالي والنقدي وبناء النظام المصرفي الجزائري (1962 - 1970):

والغرض منه تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، أعلنت السلطات العمومية الجزائرية فصل تبعية الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962، وفي 13 ديسمبر 1962 تم إنشاء البنك المركزي الجزائري، وفي 07 ماي 1963 أنشأ الصندوق الوطني للتنمية، وما بين 1962 و1966 واصلت البنوك الفرنسية الموجودة في الجزائر عملها مركزا على التجارة الخارجية ليتم تأميمها عام 1966 م، وتم إنشاء بنوك وطنية كالبنك الوطني الجزائري سنة 1966 م، القرض الشعبي الجزائري سنة 1966 م، والبنك الخارجي الجزائري سنة 1967 م، وتميزت هذه الفترة بالاعتماد الكبير على الخزينة العمومية في تمويل مختلف المخططات الاستثمارية للمؤسسات العمومية، بينما اقتصر دور البنوك على تقديم القروض قصيرة الأجل.

2_ مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية ضمن منظور الاقتصاد المخطط (1971 - 1989):

تميزت هذه المرحلة بثلاثة محطات أساسية هي: الإصلاح المالي لعام 1971 م، الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والبنك لعام 1986 م، وإصلاحات استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها البنوك لعام 1988 م.

أ_ الإصلاح المالي سنة 1971 م:

يعد تحقيق الاستقلال المالي وإنشاء النواة الأولى للنظام المصرفي الجزائري حيث بدأت السلطات العمومية الجزائرية في محاولة معالجة الاختلال الذي أفرزته الفترة الأولى ما بين (1962 - 1970)، وهذا من خلال جملة من الإجراءات مثل: اللامركزية، السماح بإنشاء فروع البنوك التجارية لتعبئة المدخرات وزيادة القدرة التمويلية لهذه البنوك، تحديد طرق تمويل المؤسسات العمومية، وذلك لتحقيق الضغط على البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد الوطني وتشجيع البنوك التجارية الجزائرية على القيام بدورها التمويلي.

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

في هذه المرحلة ظل القرار النقدي بيد وزارة التخطيط والمالية بعيدا عن السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي.

ب- الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والبنك العام سنة 1986م: (1)

فقد دفعت أزمة أسعار البترول لسنة 1986م السلطات الجزائرية إلى ضرورة إصلاح النظام المصرفي الجزائري، خاصة بعد النمو المفرط الذي عرفته الكتلة النقدية بفعل الإصدار النقدي غير المبرر في كثير من الأحيان، وفي هذا الإطار جاء قانون القرض والبنك عام 1986م بجملة من الإصلاحات أهمها:

▪ إعادة الاعتبار للبنك المركزي باعتباره مركز النظام المصرفي والملجأ الأخير للإقراض؛

▪ تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات العمومية؛

▪ إعطاء حرية أكبر للبنوك التجارية في منح ومتابعة القروض؛

▪ تفعيل دور السياسة النقدية لاسيما في تحديد وتنظيم العرض النقدي وفق المتطلبات الاقتصادية.

ج- إصلاحات استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية:

تشمل هذه الإصلاحات بما فيها البنوك لعام 1988م، حيث عرف النظام المصرفي إصلاحات اضطرارية لتتماشى مؤسساته وتنسجم مع قانون استقلالية المؤسسات لعام 1988م، والذي بموجبه أصبح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية والتوازن المالي والمحاسبي، وكخلاصة لهذه المرحلة "مرحلة الاقتصاد المخطط" والتي كانت أهم معالمها للسياسة النقدية من خلال الإصدار النقدي ولتوضيح أكثر نعتد على الجدول الذي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1970 - 1989م:

الجدول رقم (11-1): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970 - 1989):

الوحدة: مليار دينار.

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الكتلة النقدية M ₂	13.1	13.9	18.1	20.4	25.8	33.7	43.6	51	67.5	79.7
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الكتلة النقدية M ₂	93.6	109.2	137.9	165.9	194.7	223.9	227	257.9	293	308.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى

1989م كان في زيادة مستمرة، حيث تضاعف 23 مرة من سنة 1970 إلى 1989م، مما يعكس مدى

الإفراط في إصدار النقود وعدم وجود سياسة نقدية واضحة وقد تميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي: (2)

1- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 194.

2- بلعوز بن علي، "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 30-31، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص 5، 45.

_ خلال فترة الستينات إلى بداية السبعينات لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم، وذلك لخصوصية المرحلة التي مر بها الاقتصاد الجزائري في المجالين النقدي والمالي بشكل خاص، فقد كان هناك اعتماد كبير على ميزانية الدولة في تمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية بما ينسجم والمخططات المركزية، الأمر الذي غيب معها آليات السياسة النقدية طيلة هذه المرحلة، حيث تم تسجيل عدم مرونة سعر الفائدة وتفضيل الاستثمارات الحقيقية على حساب السياسة الائتمانية.

_ أما خلال فترة السبعينات والتي ساد خلالها المخططين إلى الرباعين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977)، والتي تميزت بإخضاع دور النقد لسياسة الميزانية وتم إلغاء الحد الأقصى لمساهمة البنك المركزي في تمويل الخزينة العامة للدولة، فبعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع سياسة التسيير الإداري للائتمان لتمويل النشاط الاقتصادي، أسند هذا الدور لوزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد والقرض لضمان تمويل احتياجات المؤسسات العمومية ضمن ما تم تخطيطه مركزيا. كما تم خلال هذه المرحلة إلزام المؤسسات الاقتصادية العمومية بتوظيف جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد، فضلا عن إلزام المؤسسات المصرفية والمالية بالاكنتاب في سندات الخزينة لتأمين إعادة تمويل هذه الأخيرة، وهو ما يعني لنا غياب آليات السياسة النقدية، فقد ظلت السلطة النقدية بيد السلطات التنفيذية (وزارتي التخطيط والمالية) بعيدا عن البنك المركزي.

_ أما خلال عقد الثمانينات عرف النظام المصرفي بعض الإصلاحات وما انبثق عن ذلك من اتجاه نحو لا مركزية القرار أحيانا خاصة بصدور قانون القرض والبنك لعام 1986م، والذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية والبنوك التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية، حيث انبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض، بحيث يمكن للبنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي وتفعيل آلية سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة ابتداء من عام 1989م، ومن ثمة اتضحت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وتعززت بصدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988م، القائم على مبدأ المردودية المالية والتجارية لمختلف الاستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة، لكن رغم كل الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل إصلاحات 1990-1998:

اتسمت هذه المرحلة بالإصلاح المالي والنقدي واللجوء إلى صندوق النقد الدولي خلال فترة (1990-1998)، حيث تم إصدار قانون أرجع للجهاز المصرفي (البنك المركزي) بصفته الجهاز المشرف على السياسة النقدية، وبين هذا القانون علاقة السلطة النقدية مع الخزينة والمواضيع النقدية الأخرى مجالا له، وقد تمثل هذا في القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990م. (1)

1_ قانون النقد والقرض 90-10:

يعد قانون النقد والقرض لعام 1990 نقطة تحول جوهريّة في إصلاح النظام المصرفي الجزائري، إذ قبل هذا الإصلاح لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة بأتم معنى الكلمة، وذلك للتداخل الكبير بين دور الخزينة العمومية ودور البنك المركزي وكذلك ضعف الوساطة المالية، ومن أهم ما جاء به هذا القانون نذكر:

1- مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، الجزائر 2005/2006، ص 386.

- منح استقلالية أكبر للبنك المركزي:

- تحديد دور البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني، بعد أن تم وضع حد لتمويل عجز الميزانية حيث أصبح البنك المركزي يستطيع منح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوما على أساس تعاقد في حدود 10% من الإيرادات العامة للدولة، على أن تسدد هذه التسيقات في أجل أقصاه 15 سنة:

- إنشاء مجلس النقد والقرض المكلف بوضع السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف والمديونية الخارجية.

وقد تميزت التطورات النقدية للفترة 1990-1993م بإتباع سياسة نقدية توسعية بصفة أساسية، والتي تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما هو موضح من خلال الجدول رقم (02):

الجدول رقم (II-2): تطور حجم الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر خلال 1990-1993.

السنة	1990	1991	1992	1993
الكتلة النقدية M ₂ (مليار دج)	343	413.7	515.9	627.4
التضخم %	16.6	25.9	31.7	20.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ماي 2005، ص 143.

ونتيجة لانعدام الانضباط المالي وزيادة الطلب من المؤسسات العامة التي كان وضعها المالي قد تدهور نتيجة لزيادة الأجور الضخمة والتباطؤ العام في الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك لم تجد خيارا سوى تقديم الائتمان للمؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية، وتبعاً لذلك زاد حجم النقد_الكتلة النقدية_ بالمفهوم الواسع M₂ بنسبة 22% خلال الفترة 1992-1993، مما يعكس التوسع في الائتمان المحلي بصفة أساسية، غير أن التضخم انخفض في الواقع من 25.9% سنة 1991 إلى 20.5% في نهاية سنة 1993.

وترجع الزيادة في الكتلة النقدية أساساً للعجوزات المتتالية للموازنة العامة والتي كانت تغطي عن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى ظهور اختلالات بالتوازن النقدي للبلاد إلى غاية سنة 1994.

2_ السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج التصحيح الهيكلي 1994-1998: (1)

بعد أن وصلت الجزائر إلى حافة الاختناق إلى الانهيار المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط وعدم جدوى الإصلاحات الذاتية قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، فأبرمت عدة اتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1998 وتمثل هذه الاتفاقيات فيما يلي:

1- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص

الاتفاق الأول (Stand by 1): عقد الاتفاق الأول في 30 أبريل 1989، وحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، ومن أهم الشروط التي اشترطها صندوق النقد الدولي على الجزائر ما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة؛
 - العمل على تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
 - الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- الاتفاق الثاني (Stand by 2): وقعت الجزائر على هذا الاتفاق وذلك لمدة عشرة أشهر، ووافق صندوق النقد الدولي على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، تم سحب ثلاثة أقساط إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه القرض إلى أغراض أخرى غير المدرجة في الاتفاق.
- برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995:

- استهدف هذا البرنامج تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي بين 3% و6% وتقليص التضخم وتوفير مناصب شغل والعمل في نهاية البرنامج على تحقيق ما يلي: (1)
- تعديل سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بـ 50%؛
 - توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية؛
 - الحد من التوسع النقدي وذلك برفع سعر الفائدة على الادخار من 10% إلى 14% وفي نفس الوقت رفع أسعار الفائدة على القروض إلى 23.5%.
 - أما عن أهم النتائج التي تم تحقيقها بعد انتهاء تطبيق هذا البرنامج وقد تمثلت فيما يلي:
 - تراجع معدل سيولة الاقتصاد (M_2/PIB) من 49% سنة 1993 م إلى 39% سنة 1995 م؛
 - انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 م إلى 15% سنة 1995 م؛
 - انخفاض نسبة خدمات الدين إلى 47.1% من الناتج المحلي الخام سنة 1994 م، بعدما وصلت إلى 82.3 سنة 1993 م نتيجة اتفاقية إعادة الجدولة مع نادي باريس ولندن؛
 - انخفاض عجز الموازنة العامة إلى 5.7% من الناتج المحلي الخام؛
 - ارتفاع سعر الصرف الأجنبي من 23.36 دينار للدولار سنة 1993 م إلى 35.09 دينار للدولار سنة 1994 م.
- برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998:

بعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي بنجاح حررت الجزائر خطابا جديدا للنوايا تضمن محتوى التعديل الهيكلي الذي تنوي الجزائر القيام به، وتمت الموافقة عليه بإبرام اتفاق التمويل الموسع للفترة الممتدة من 1995 إلى 1998، وبموجب هذا الاتفاق أصبحت من أهم أهداف السياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي من خلال مراقبة العرض النقدي، حيث أصبح البنك المركزي الجزائري مؤسسة مستقلة مكلفة بإدارة السياسة النقدية والنظام البنكي.

1- عبد الحق وعتروس، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2009، الجزائر، ص 13.

الجدول رقم (11-3): نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الوضعية النقدية.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

معدل التضخم %	الكتلة النقدية M ₂	نسبة السيولة %	القروض للاقتصاد	القروض الداخلية	الموجودات الداخلية	الموجودات الخارجية الصافية	
20.5	625.2	52.2	231.4	753.6	601.3	23.9	1993
29	723.7	52.2	305.8	774.4	663.3	60.4	1994
29.8	799.6	40.7	565.6	967.2	773.3	26.3	1995
18.5	915	35.7	776.8	1057.3	781.3	133.9	1996
5.7	1081.5	38.9	741.3	1164.9	799.4	350.3	1997
5	1592.5	56.3	906.2	1273.5	1010	280.7	1998

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص 227.

إن الشيء الملاحظ من خلال الجدول رقم (03) هو نمو الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بالتكفل بالعجز المزمّن للشركات العمومية، كما أن الشيء الملاحظ هو انخفاض القروض المقدمة للدولة خلال الفترة 1993-1996 واستقرار نموها خلال الفترة الموالية، أما القروض المقدمة للاقتصاد فقد عرفت توسعا هاما، كما أدت صرامة السياسة النقدية إلى انخفاض التضخم من 20.5% سنة 1993 إلى 05% سنة 1998م، ومع نهاية سنة 1998 عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تحسنا ملحوظا.

بعد دخول الجزائر في هذه الإصلاحات الشاملة من خلال عقد اتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية، وذلك ابتداء من عام 1989 وإلى غاية عام 1998م ضمن شروط معينة أثر على السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه المرحلة، وتميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بـ

ـ الأداة غير الفعالة للسياسة النقدية خاصة الفترة 1990-1993؛

ـ إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995م بمعدلات فائدة حقيقية بهدف تحفيز الادخار المحلي؛

ـ السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية، إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجمالي منذ سنة 1994م؛

ـ التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوح (السوق النقدي)؛

ـ من جراء مشروعية صندوق النقد الدولي أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة لإدارة الطلب النقدي.

كل تلك القضايا دعمت دور السلطة النقدية وبالتالي فعلت دور السياسة النقدية في الاقتصاد

الجزائري، وقد انعكس ذلك على التوازنات النقدية الكلية، إلا أن معدل تسهيل الاقتصاد خلال فترة عقد

الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عرف انكماشاً نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي تضمنها بنود

المشروعية.

المطلب الثالث: السياسة النقدية بعد 1999 في الجزائر.

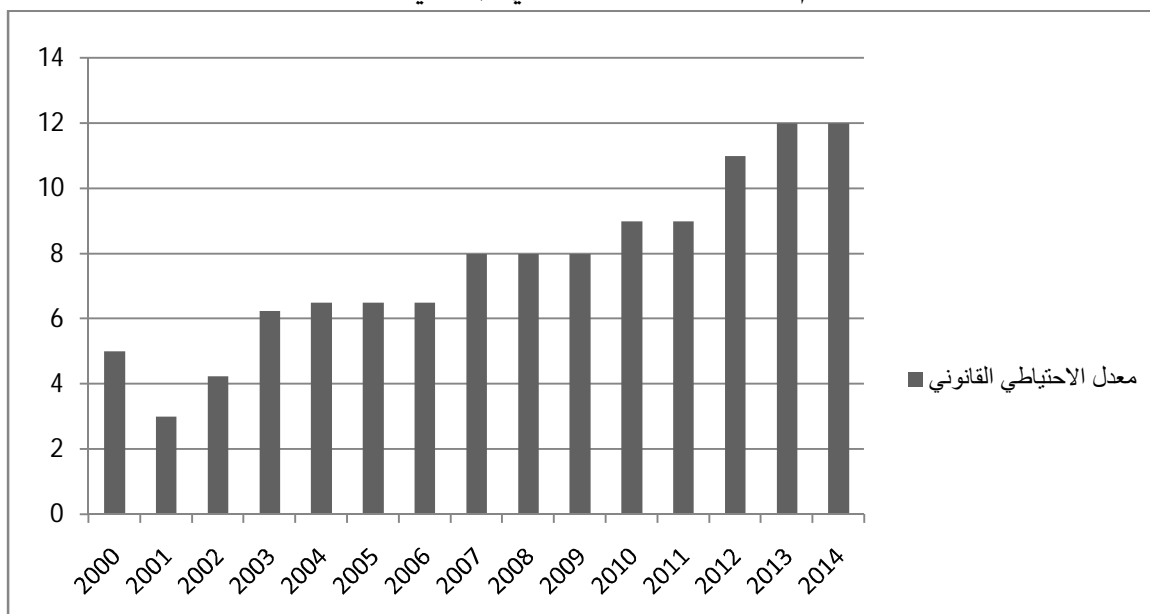
في هذه المرحلة عرفت الجزائر تراكم متواصل للسيولة النقدية نتيجة زيادة الإيرادات النفطية، والتي صارت تعتبر معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنوع الاقتصاد وتوسيع قدرته الاستيعابية، فمنذ سنة 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على تراكم متزايد في الأصول الخارجية لدى البنك المركزي مما ساعد على إيجاد وضع يتميز بالسيولة المفرطة وغير المستغلة لدى الجهاز المصرفي، مما يسبب التضخم وللحد منه كشف بنك الجزائر عن مجموعة من الإجراءات النقدية المتمثلة في استرجاع السيولة لفترة سبعة أيام وثلاثة أشهر سنة 2006، والتسهيلات الدائمة الخاصة بالوديعة والرفع من الاحتياطي القانوني.

الجدول رقم (II-4): معدل الاحتياطي الإجمالي 2000-2014.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الاحتياطي القانوني	5	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل الاحتياطي القانوني	8	8	9	9	11	12	12	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2012.

الشكل رقم (II-4): معدل الاحتياطي الإجمالي 2000-2014.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2012.

ومن هنا تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج هذه الاختلالات، حيث أن السياسة النقدية في الجزائر اليوم تجد نفسها أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها تتمثل في:
- عدم إعطاء السياسة النقدية دورها الحقيقي في الاقتصاد؛

- ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي، حيث معظم القروض التي تمنحها البنوك موجهة للقطاع العام؛
- موارد مالية فائضة وضخمة؛
- وجود سيولة ضخمة خارج المجال المصرفي؛
- انخفاض في الاستثمارات الإنتاجية ويتمثل في ضعف السنة المصرفية والمالية وعدم وجود الائتمان اللازم لذلك، بالإضافة إلى أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى؛
- عدم تنوع الاقتصاد مما أدى إلى تدهور الاقتصاد، وظهر هذا جليا بعد انخفاض أسعار البترول من سنة 2013:
- الضغوط التضخمية.

يتضح مما سبق أن الوضعية النقدية في الجزائر في غاية التعقيد، فبالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية كما أقرها قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه، فإنه لا يمكن للسياسة النقدية تجاهل فائض السيولة الهيكلي الذي ميز الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2014 بحدوث ضغوط تضخمية بهدف استقرار الاقتصاد، وإن كان عزل آثار هذا الفائض النقدي الضخم على بقية القطاعات الاقتصادية ممكن في الوقت الراهن لكن لن يدوم، لأن أسباب هذا الفائض متعلق بالخلل الهيكلي للاقتصاد ككل والمتمثل في الاعتماد على قطاع واحد وهو المحروقات، فريح النفط هو السبب الرئيسي في فائض السيولة.

فاستمرار هذا الوضع سيزيد من تعقيدات التضخم وعدم الإنتاجية والاعتماد المفرط على الخارج (سعر برميل النفط)، ومنه فإنه من غير المعقول التحويل على السياسة النقدية في حل هذه الاختلالات، بل المطلوب التنسيق بينهما وبين السياسات الاقتصادية الأخرى من أجل تنوع الاقتصاد والتقليل من التبعية للخارج سواء في مجال التصدير أو الاستيراد.

المطلب الرابع: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (1990-2014).

عرفت المرحلة التي امتدت من 1990 إلى 2014 تغيرات مؤسسية وهيكلية على مستويات عدة وذلك نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة مع صندوق النقد الدولي بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت في بداية سنة 1986م، أو بالإصلاحات غير المدعومة والتي قامت بها لهدف التخفيض من أثر المديونية الخارجية، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية بغية العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في الكتلة النقدية واستقرار الأسعار، وكذلك التحكم في أسعار الصرف، ورفع احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد سعت السلطات النقدية في الجزائر إلى محاولة القضاء على الاختلالات الاقتصادية والسعي إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد والرفع من معدلات النمو، وسوف نتناول في هذا المطلب دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 مع التركيز على بعض المراحل المهمة منها.

الفرع الأول: تحقيق النمو الاقتصادي:

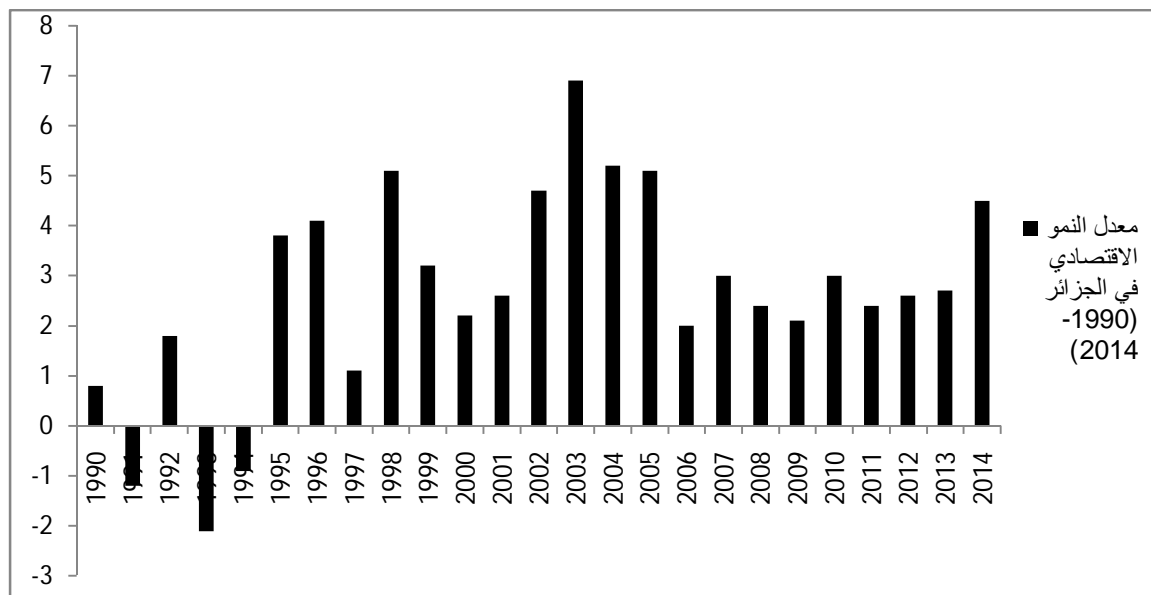
اتسعت فترة الدراسة (1990-2014) بالعديد من التحولات الجذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي نتج عنه خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة، حيث أنه بدأ العمل بالسياسة النقدية مع مرحلة الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، ولقد أوضحت التجارب على أن تطبيق برامج هذا الأخير ينتج عنها آثار انكماشية في الأجل القصير، وذلك من منطلق أن عمل السياسة النقدية عندما تكبح التضخم وتقلص من العجز المالي، يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية، والجدول أدناه يوضح معدلات النمو الاقتصادي لفترة الدراسة.

الجدول رقم (II-5): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو%	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو%	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
معدل النمو%	2.4	2.1	3	2.4	2.6	2.7	4.5		

المصدر: مؤشرات البنك الدولي.

الشكل رقم (II-5): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2014).



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مصدر الجدول.

بناءً على معطيات الجدول أعلاه فإنه يمكن القول بأن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تذبذباً في الخمس سنوات الأولى من الدراسة، حيث أنها لم تعرف نمو موجباً إلا في سنة 1992، وهذا راجع إلى عدة مبررات يؤكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة خلال هذه السنوات، وذلك أن منطلق النمو يأتي من زيادة الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، وهذا يعني تفعيل الطلب الكلي

عن طريق انتهاج سياسة نقدية توسعية، لكل بلوغ معدل التضخم أعلى مستويات له خلال هذه السنوات، مما استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية أي تقليص حجم الطلب الكلي، كما أن جهود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي الأمر الذي ينتج عنه حدوث التضخم في الاقتصاد.

في حين أن معدل النمو ابتداء من سنة 1995 وصولاً إلى سنة 2014 عرف تذبذباً مستمراً لكنه موجب، حيث بلغ متوسطه ما يقارب نسبة 3,525% خلال الأربع سنوات التي استغرقتها برنامج التعديل الهيكلي، وبالتالي فإن هذا البرنامج قد صحح المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي.

ونلاحظ أنه من سنة 1990 إلى سنة 2000 بلغ أكبر معدل نمو قدرته بنسبته بـ 5,1% سنة 1998، وذلك راجع إلى انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة بالإضافة إلى الموسم الفلاحي الاستثنائي والجيد آنذاك، كما عرفت الجزائر تحسن من الجانب الأمني والاجتماعي.

كما سجلت الفترة الممتدة ما بين 2000 و2005 نمواً منتظماً للاقتصاد الذي ارتفع من نسبة 2,2% سنة 2000 ليصل إلى نسبة 6,9% سنة 2003م ويبقى في حدود نسبة 5% إلى غاية سنة 2005، وتعد هذه المرحلة الأقوى من حيث متوسط معدل النمو ويرجع السبب إلى تعافي أسعار البترول وظهور الآثار الحقيقية لبرامج التعديل الهيكلي.

وتجدر الإشارة إلى أننا إذا بحثنا عن مصدر هذا النمو من سنة 2000 إلى سنة 2014 فإننا نجده مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأسعار المحروقات التي عرفت ارتفاعاً ملحوظاً في هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت الإيرادات مما جعل هناك فائض في ميزان المدفوعات، وشكل ذلك زيادة في الاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

الفرع الثاني: استقرار الأسعار ومحاربة التضخم: (1)

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسسية كذلك، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد والقرض ودخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيراً أساسياً في الاقتصاد وذلك بإتباع أسلوب التحرير التدريجي لتضخم مكبوت، والجدول أدناه يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2014).

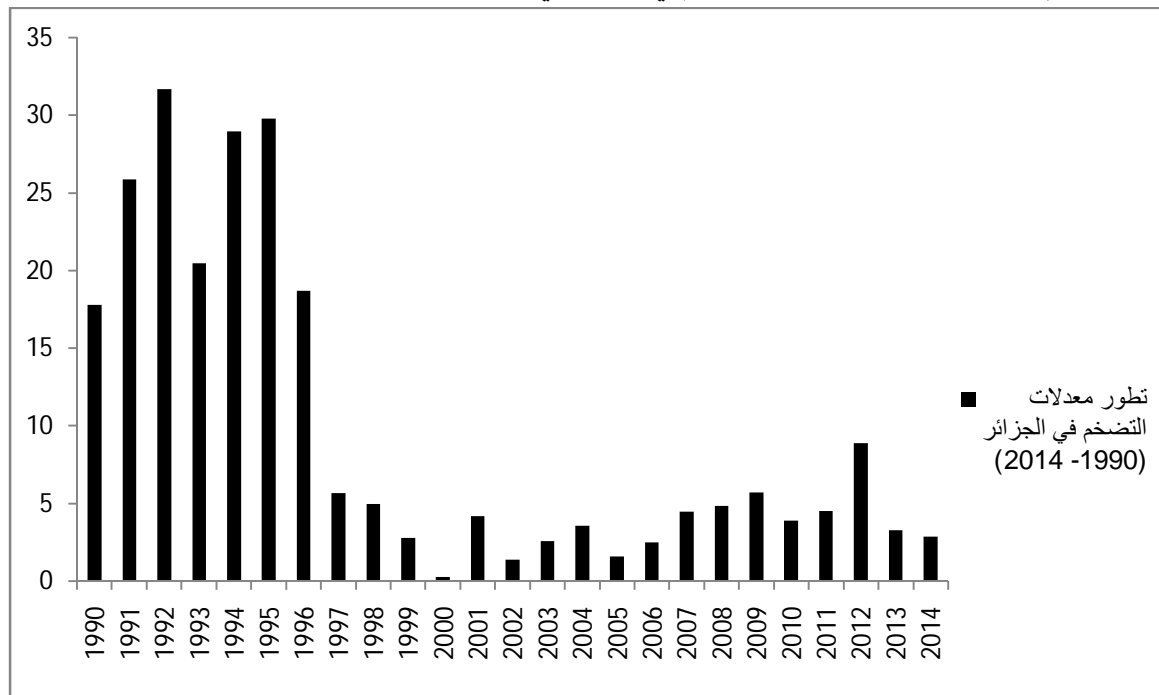
الجدول رقم (II-6): تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2014).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	4.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
معدل التضخم	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.3	2.9		

المصدر: تقارير بنك الجزائر 1993_1998_2008_2013.

1- صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجبة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة الجزائر، العدد الثالث، ص 17.

الشكل رقم (ii-6): تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2014).



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مصدر الجدول.

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مطردا خلال السنوات الثلاث الأولى منا الدراسة حيث بلغ أقصى حد له في نهاية سنة 1992م، وذلك بنسبة قدرت بـ 31.7% حيث يرجع ذلك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني، بالإضافة إلى أن السلطات أقدمت في بداية هذه المرحلة على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية ما نتج عنه ارتفاع في عجز الميزانية، حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، كما أن هناك العديد من الإجراءات التي طبقت من وقت لآخر للحد من التضخم، ونخص بالذكر الرفع من معدل إعادة الخصم من 10% سنة 1990 إلى 15% سنة 1994م، وذلك بغية التقليل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل، إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبيرة حيث لم تخفض من معدلات التضخم بشكل كبير.

كما أن معدل التضخم راجع للارتفاع خلال سنتي 1994 و 1995 حيث بلغ 29% و 29.8% على التوالي ويرجع ذلك بالخصوص إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية وعلى رأسها تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71%.

أما خلال الفترة (1996-2000) فقد شاهدت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا، (1) حيث انتقلت سنة 1996 من 18.7% إلى 0.3% سنة 2000، حيث يعتبر هذا الانخفاض قياسيا مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والتي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي، إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة، وبالإضافة إلى اعتماد آليات السوق وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15% فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار

1- د. التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 73-74.

الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من سنة 1996، وبالإضافة إلى هذه الإجراءات نذكر كذلك ما قامت به السلطات النقدية من خلال لجوئها إلى الأدوات غير المباشرة، ما يفسر رفع معدلات الفائدة ابتداء من سنة 1993م.

وفي سنة 2001 عاد معدل التضخم ليرتفع مرة أخرى حيث بلغ نسبة 42%، ويرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

كما أنه بين (2002-2006) عرف معدل التضخم انخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات الأخرى وذلك راجع أساسا إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل نمو الكتلة النقدية والرفع من الاحتياطي الإجباري من نسبة 4,5% سنة 2002 إلى نسبة 6,5% سنة 2006، ثم ارتفع معدل التضخم بعد ذلك حيث تراوح ما بين 3,91% إلى أن بلغ ما نسبته 8,89% سنة 2012، ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع في أسعار المواد الأولية وخاصة منها المواد الغذائية، وكذلك انخفاض قيمة الدينار وفي سنتي 2013 و2014م انخفض معدل التضخم بنسبة 3,3% و2,9% على التوالي، وهذا راجع إلى السياسة التقشفية التي قامت بها الحكومة والخفض من الإنفاق الحكومي، وجذب الأموال الخارجة عن الجهاز المصرفي.

الفرع الثالث: هدف التشغيل:

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل، الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاسا كبيرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن انتعاش الاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصادي كلي يعطي بشكل كبير للأليات والمؤشرات الاقتصادية دورها لتحقيق الفعالية في دفع وحركة الموارد الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة، وهذا يتطلب إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة، وذلك وفق إنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين لخلق مناصب إضافية للشغل، والجدول أدناه يوضح تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة.

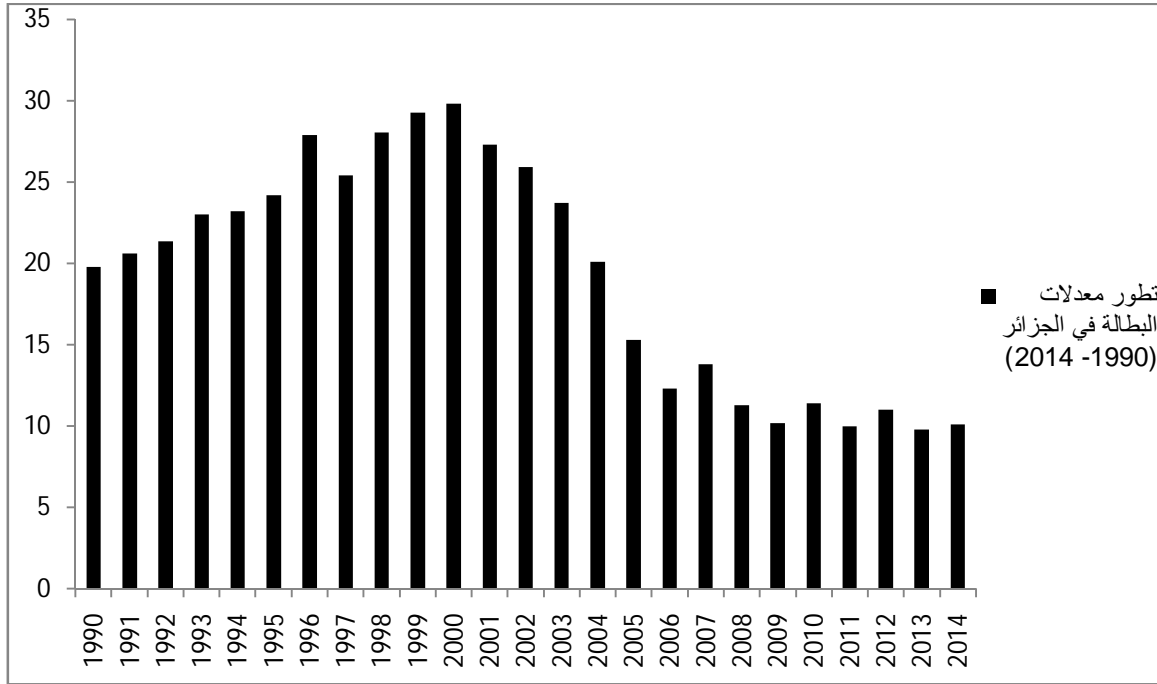
الجدول رقم (11-7): تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990-2014).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة%	19,8	20,6	21,35	23	23,2	24,2	27,9	25,4	28,04
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة%	29,25	29,8	27,3	25,9	23,7	20,1	15,3	12,3	13,8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
معدل البطالة%	11,3	10,2	11,4	9,97	11	9,8	10,1		

المصدر: مؤشرات البنك الدولي.

التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي للجزائر 2014".

الشكل رقم (II-7): تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة (1990-2014).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مصدر الجدول.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تزايد مطردا خلال الفترة (1990-2000) حيث بلغ معدل البطالة خلال بداية هذه المرحلة ما يقارب نسبة 19,8% ليصل إلى أعلى مستوى نهاية سنة 2000 أين بلغت نسبة معدل البطالة 29,8%.

ويعد ارتفاع هذه المعدلات منطقيا، وذلك يرجع لعدم وجود استثمارات جديدة وهامة من جانب المؤسسات العامة والخاصة، إلى جانب تسريعات العمال على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات المفلسة، إضافة إلى السياسة الانكماشية المطبقة من طرف السلطات النقدية إلى غاية سنة 2000، وذلك ما يلقي بخلاله سلبا على الطلب الكلي والاستثمار ومن ثم العمالة، إضافة إلى وجود تفاوت بين النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المتذبذب.

من سنة 2001 فقد عرفت معدلات البطالة تراجعا محسوسا حيث بلغت في هذه السنة ما يقارب نسبة 27,3% ثم انخفض بعد ذلك سنة تلو الأخرى لتصل في سنة 2009 إلى نسبة 10,2%، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى العديد من التدابير التي من شأنها مكافحة البطالة والمتمثلة في أربع مشاريع موجهة لعدة فئات من البطالين، وتتمثل في:

- تشغيل الأجور لمبادرة محلية ESIL؛

- الأشغال ذات المنفعة وذات الكثافة العالية من اليد Tuphimo؛

- برنامج المساعدة على إنشاء المقاولات الصغرى؛

- عقود التشغيل المسبق.

وكخلاصة لما سبق فإن معدلات البطالة تبقى مرتفعة رغم أنها لم تتعدى نسبة 12% ابتداء من سنة 2008، ما يوجب القول بأن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها

نقص الاستثمارات، بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية لخصوصية المؤسسات العمومية، وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مضاف إليها تشجيع الاستثمار الخاص بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو والحد من البطالة بتوفير مناصب الشغل.

الفرع الرابع: تحقيق التوازن الخارجي:

تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وبشكل المنهج النقدي لتحليل ميزان المدفوعات عنصرا مهما في الأساس النظري لكافة برامج التصحيح الاقتصادي، ويتميز المنهج النقدي بأنه يحلل ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية، وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد عانى من اختلال التوازن الخارجي الناتج عن اختلال مكونات ميزان المدفوعات وتحديد الميزان التجاري، ومن خلال هذا التحليل وقبل التطرق إلى ميزان المدفوعات سنقوم أولا بتحليل تطور المديونية الخارجية، وسعر الصرف الجزائري.

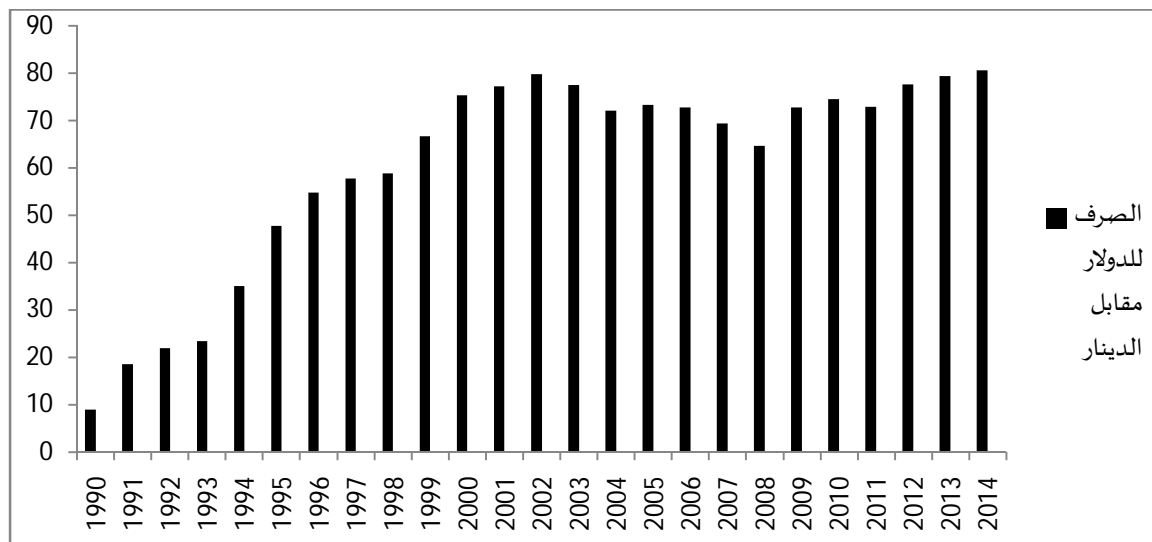
1- تطور سعر الصرف: (1)

عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري في سنة 1994 والذي قدر بنسبة 50%، حيث وصل إلى ما يقارب 35 دينار جزائري مقابل دولار أمريكي، وهذا سبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والتحول من سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه، والجدول أدناه يوضح تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة 1990 – 2014.

الجدول رقم (II - 8): تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري.

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
58.73	57.70	54.74	47.66	35.03	23.34	21.83	18.47	8,95	معدل الصرف
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
69.29	72.64	73.27	72.06	77.39	79.68	77.21	75.25	66.57	معدل الصرف
		2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
		80.56	79.38	77.55	72.85	74.40	72.64	64.58	معدل الصرف

الشكل رقم (II - 8): تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري.



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الدينار الجزائري كانت في انخفاض مستمر من سنة 1994 إلى غاية سنة 1996، وهذا نتيجة تغير سياسة الصرف الثابت إلى الصرف الموجه، ثم جاءت من سنة 2001 و2003 الذي عرفت فيها قيمة الدينار انخفاضا جارفا ثم عاد إلى مستواه التوازني ابتداء من سنة 2004، وهي السنة التي بدأ فيها تحسن للوضع المالي الصافي والذي استمر إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية لسنة 2009 نتيجة لتفاقم الأزمة المالية العالمية، وبدأت تظهر نتائج هذه الأزمة على سعر الصرف من سنة 2012 حيث أدى إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية بشكل كبير، حيث بلغ سنة 2014 قيمة صرف الدينار 80,56 دينار جزائري مقابل الدولار الأمريكي.

2- تطور المديونية الخارجية:

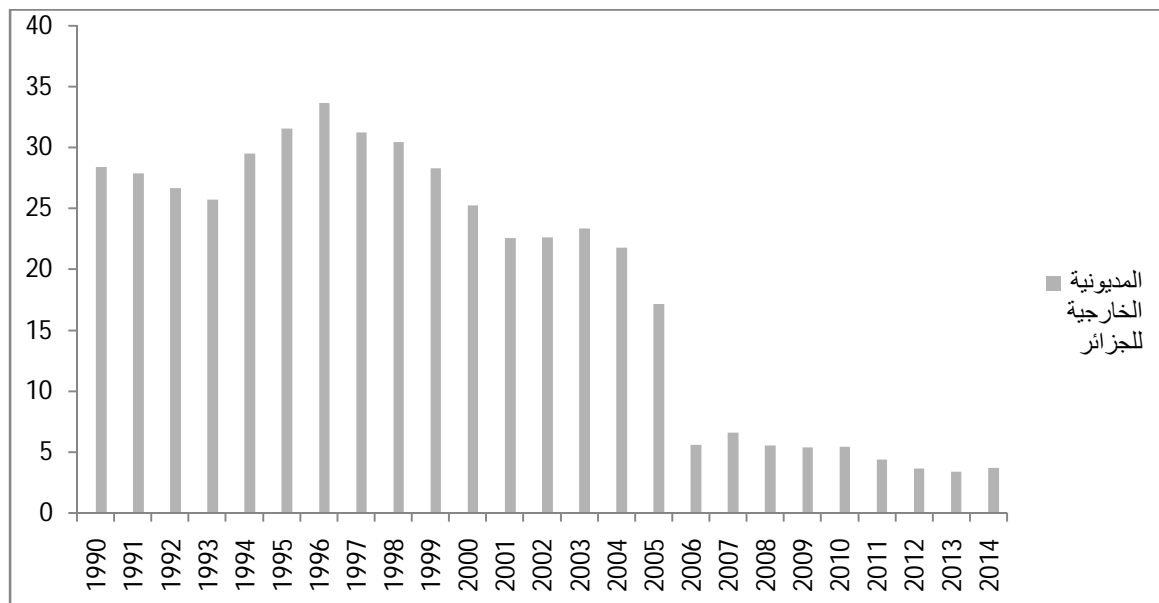
أنه وبالنظر للاضطرابات التي كانت تعاني منها الأسواق العالمية جراء التغيرات التي كانت تشهدها أسعار النفط، فإن الجزائر لجأت إلى العديد من الإجراءات والإصلاحات الشاملة، وذلك مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار عملية التنمية، ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (II-9): يمثل المديونية الخارجية للجزائر (1990-2014).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الديون الخارجية	28,38	27,88	26,68	25,72	29,48	31,57	33,65	31,22	30,47
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الديون الخارجية	28,31	25,26	22,57	22,64	23,35	21,82	17,19	5,61	6,60
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
الديون الخارجية	5,58	5,413	5,457	4,405	3,676	3,396	3,735		

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر "2002_2006_2008_2014".

الشكل رقم (II-9): معدلات المديونية الخارجية للجزائر.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مصدر الجدول.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال مرحلة التعديل الهيكلي في الفترة الممتدة من 1994 إلى 1998 بلغ متوسط حجم الديون الخارجية حوالي 30 مليار دولار، ويرجع السبب الرئيسي لذلك إقدام السلطات النقدية في الجزائر على إعادة الجدولة، وذلك إثر تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية مع كل من نادي باريس و نادي لندن وذلك وفق ما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية.

ثم بعد ذلك تقلصت الديون الخارجية حيث بلغت سنة 2001 ما يقارب 22,5 مليار دولار محققة بذلك تراجعاً قياسياً مقارنة بسنة 1998 قدر حوالي 7,9 مليار دولار، حيث يرجع سبب هذا التراجع في المديونية إلى البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك، أما ابتداءاً من سنة 2004 فقد بدأت الديون الخارجية في التناقص بمعدلات كبيرة أين بلغت سنة 2006 ما يقارب 5,612 مليار دولار أي نسبة انخفاض قدرت بـ 67,55%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عمليات التسديد المسبقة التي قامت بها الجزائر إلى أن وصلت 3,735 مليار دولار سنة 2014.

وكخلاصة لما سبق فإن المديونية الخارجية عرفت تحسناً كبيراً ابتداءاً من سنة 2006، حيث لم تعد نسبة خدمة الدين تمثل سوى 0,76% من صادرات السلع والخدمات، وأصبح قائم إجمالي الدين الخارجي لا يمثل سوى 5% من صادرات السلع والخدمات في سنة 2014.

3- تطور ميزان المدفوعات:

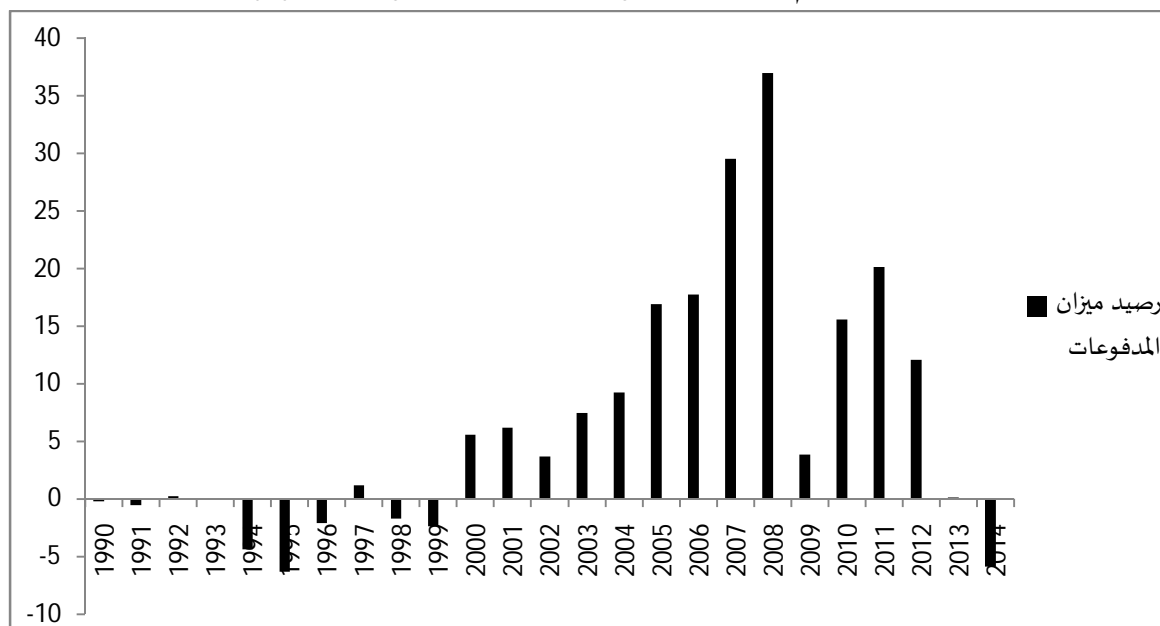
لقد تميز ميزان المدفوعات من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999 بمجموعة من الاختلالات والتي كانت نتيجة عن انخفاض أسعار النفط خلال سنة 1991، ما نتج عنه كذلك انخفاض في الاحتياطيات مع زيادة الاقتراض، ولتوضيح أكثر نعلم على الجدول التالي الذي يمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات من سنة 1990 إلى سنة 2014.

الجدول رقم (II-10): تطور رصيد ميزان المدفوعات. الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ميزان المدفوعات	-0.22	-0.52	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ميزان المدفوعات	-2.38	5.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.6	20.14	12.06	0.13	-5.88		

المصدر: علي بلعزوز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربي، العدد 41

الشكل رقم (II-10): تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مصدر الجدول.

كما أن مرحلة (1990 – 1999) عرفت ارتفاع الدين الخارجي (أنظر الجدول رقم 10)، ما نتج عنه

نسبة خدمة الدين.

وبحثا من السلطات النقدية عن مخرج من أزمة اختلال ميزان المدفوعات، فقد قامت باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية بداية من سنة 1994، وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برامج شامل لإعادة جدولة الديون، وبالإضافة إلى اتفاق أخير تمتد من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998، حيث يميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والبحث على التوازنات الخارجية، مما أجبر السلطات النقدية على خفض قيمة الدينار الجزائري مرتين خلال سنة 1994.

وكان من المفروض بعد هذه الإصلاحات تحقيق توازن ميزان المدفوعات، (1) إلا أنه حدث العكس إلى غاية سنة 2000، وبالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم والسعر، فقد عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج مرضية ابتداء من هذه السنة، ولكن يبقى دائما ميزان المدفوعات يشهد تذبذبا ولم يستقر، ولذلك راجع إلى الصدمات الخارجية جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق

1- علي بلعزوز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربي، العدد 41، ص 37.

الدولية، ويبدو جليا في سنة 2014 حيث سجل عجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض أسعار النفط، وترجع هذه التذبذبات كذلك إلى تقلبات في أسعار الصرف.

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر.

من خلال هذا المبحث نسلط الضوء على تطورات السياسة المالية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث نقسمها من خلال ثلاثة مراحل، فالمرحلة الأولى تتمثل في الفترة ما بين 1962 و1989 وتسمى بمرحلة الاقتصاد الموجه، أما المرحلة الثانية فتتمثل في الفترة ما بين 1990 إلى غاية 1998 والتي تعرف بمرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق، أما المرحلة الثالثة فتمتد ابتداء من سنة 1999 إلى غاية يومنا هذا.

المطلب الأول: السياسة المالية في مرحلة الاقتصاد المخطط 1962-1989. (1)

اختارت دول العالم نماذج متباينة للتنمية بغية تقليص الهوة بينها وبين دول العالم المتقدم، ويمكن تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أنواع فبينما اعتمدت دول أمريكا اللاتينية على نموذج إحلال الواردات من أجل تقليص حجم استيراد المواد المصنعة وإنتاجها محليا، نجد أن دول جنوب شرق آسيا اعتمدت النموذج الموجه نحو التصدير من خلال انفتاحها الكلي على السوق الدولية والاستثمار الأجنبي، أما النموذج الذي اعتمدته بقية دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر فيعتمد على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي، حيث يؤكد على إعطاء الأهمية القصوى للصناعات الثقيلة في برنامج التنمية، والتي تتميز أيضا بأن لها آثار فاعلة ومحرضة.

ونظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وفي تنظيم موارد الدولة وضمان حسن استخدامها، والذي ينعكس من خلال الموازنة العامة للدولة، ويتفق ذلك مع وضع الموازنة العامة للدولة في الجزائر إذ أنها البرنامج المالي لسنة مالية مقبلة والمصمم لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة، مما جعل السياسة المالية تخطى باهتمام كبير من صانعي القرار، والسياسة المالية هي أساس إما سياسة إنفاقية أو سياسة ضريبية أو مزج بين السياستين معا.

فبعد الاستقلال استمر العمل بالتشريع الفرنسي المتمثل في الأمر 02 / 01 / 1959 إلى غاية صدور أمر 32- 65 المؤرخ في 31 / 12 / 1965 المتضمن المالية لسنة 1966، والذي لم يكن قانونا للمالية لتلك السنة بل كان يحمل قواعد تنظيم قانون المالية للسنوات المالية.

كما عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1979) ثلاثة مخططات تنموية، حيث هدفت إلى مجموعة من الأهداف كان أهمها تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد نام بالإضافة إلى تدعيم القاعدة الصناعية وضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية، لذلك سوف نتطرق إلى تحليل أهم النتائج الاقتصادية لهذه المخططات وخصائصها العامة، وذلك قبل التطرق إلى توزيع الاستثمارات الحكومية ومصادر تمويلها. (2)

1- جمال لعمارة، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 16.

2- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 209.

الفرع الأول: الاتجاه العام للمخططات التنموية وأهدافها الاقتصادية:

امتازت الفترة 1967-1979 بكونها فترة تصنيع وتخطيط مركزي، حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية، وكانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول، المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني.

1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات التي تليه، وتم التركيز على الصناعات القاعدية (المحروقات) وافتقر هذا المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة...، وقد تم تحقيقه بصفة حرفية، فمن أصل حجم استثمار قدره 11,8 مليار دينار جزائري استهلك منها 9,16 مليار دينار جزائري أي بمعدل انجاز 82% ولقد وزعت الاستثمارات على ثلاث مجموعات متجانسة وهي:

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة: 6,79 مليار دينار جزائري موزعة على الزراعة بـ 1,88 مليار دج والصناعة بـ 4,91 مليار دج؛

- الاستثمارات شبه الإنتاجية كالتجارة والمواصلات بـ 0,36 مليار دج؛

- الاستثمارات غير الإنتاجية كالمدراس بـ 2,01 مليار دج موزعة على التقنية الاقتصادية بـ 0,28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية بـ 1,73 مليار دج.

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، وقامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الاستغلال قروض قصيرة الأجل بينما تمويل نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية، ولقد منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، وقيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، ولقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط 68,56 مليار دج، والسبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة بإنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، ولقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

➤ تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة؛

➤ تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص؛

➤ تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 9% من الناتج المحلي الخام.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج كبرامج استثمارات عمومية، تتلخص أهم الاتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي:

_ تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني؛

_ رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ 40% على الأقل أي زيادة سنوية مقدارها بـ 10%.

وصل معدل الاستثمار الحكومي إلى 46% بين عامي 1978 و1979م، بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970 حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62%، وارتفع الاستثمار الإجمالي في الفترة 1969-1978 بالأسعار الجارية من 3409 مليون دج إلى 5342 مليون دج، وهو ما يمثل 52% من الناتج، ولكن رغم الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات وهذا نتيجة للتأخر في الإنجاز والبيروقراطية.

الفرع الثاني: مكانة الإنفاق الحكومي الاستثماري ضمن مخططات التنمية: (1)

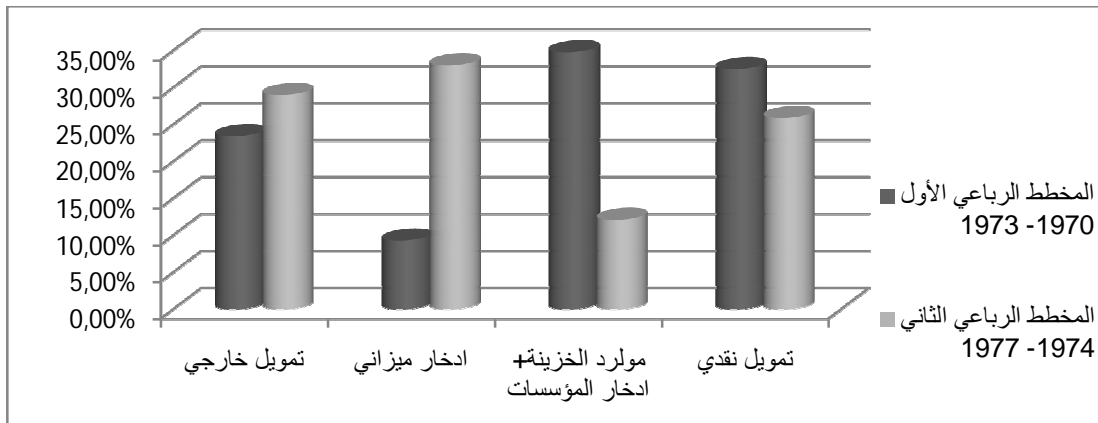
إن الشيء الملاحظ في المخططات التنموية السابقة هي تطور حجم الاستثمار العمومي من سنة لأخرى حيث انتقل من 9,2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 30,2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني، إلا أن السؤال الذي يطرح في هذا المجال يتعلق بمصادر تمويل هذا الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث أن الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر تعتمد أساسا على صناعات ثقيلة تتطلب كثافة رأسمالية كبيرة تتعدى حدود التمويل من المصادر الداخلية دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، ويمكننا تلخيص مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة 1970-1977 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (ii-11): مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة (1970-1977).

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977		المخطط الرباعي الأول 1970-1973	
%	المصادر	%	المصادر
29	تمويل خارجي	23,4	تمويل خارجي
33	ادخار ميزاني	9,3	ادخار ميزاني
12,1	موارد الخزينة + ادخار المؤسسات	34,8	موارد الخزينة + ادخار المؤسسات
25,9	تمويل نقدي	32,5	تمويل نقدي
100	المجموع	100	المجموع

المصدر: عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2004-2005، ص 36.

الشكل رقم (ii-11): مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة (1970-1977).



نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 أدى إلى تطور الادخار الميزاني من 9,3% إلى 33% بسبب زيادة الجباية البترولية التي تعتمد على مستوى الأسعار في السوق الدولية، لذلك يمكن اعتباره تمويل خارجي غير مباشر ومن جهة أخرى ارتفعت حصة التمويل الخارجي المباشر إلى 29%، ويجمع التمويل الخارجي المباشر وغير المباشر، نلاحظ أن تراكم رأس المال الثابت لم يولد القدرة على التمويل الداخلي المستقل انطلاقاً من الجهاز الإنتاجي، ونلاحظ كذلك انخفاض ادخار المؤسسات وموارد الخزينة من 34% بعد أن كانت 12%، وهذا يعود إلى نقص مردودية الشركات الوطنية، وإذا جمعنا كل مكونات التمويل الداخلي فإن حصته انخفضت إلى 38% بعد أن كانت 67%، حيث يمثل التمويل النقدي الحصة الأكبر، وتتجلى أهمية قطاع المحروقات من خلال حصته في الادخار الميزاني، وتمثل صادرات المحروقات نسبة 90% من حجم الصادرات الكلية، كما أن قطاع المحروقات يدعم المقدره الاقتراضية للاقتصاد الجزائري في السوق المالية الدولية، والجدول التالي يبين مكانة الربع البترولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية.

الجدول رقم (II-12): مكانة الربع البترولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية.

السنوات	A	B	C	D	E	F
1967-1965	23,3	70,5	222	0,17	6,5	—
1973-1970	29,5	77,4	304	0,15	3,1	—
1974	57,2	93,2	1176	0,13	1,7	—
1975	53,3	93,1	1078	—	2	96
1976	54,3	95	1277	—	0,95	6002
1977	53,8	96	1374	0,09	0,8	12180
1978	47,2	96,1	1321	—	0,7	21988
1979	57,1	97,6	1981	—	0,5	26631
1980	63,2	98,2	2771	—	0,5	25940
1981	64,2	98,2	3205	—	0,5	22606
1982	53,4	98,2	2991	—	—	20308
1983	44,6	98,5	2918	—	—	18858
1984	43,3	97,7	2929	—	—	17500

المصدر: وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص 213.

حيث أن:

A: نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات المالية الإجمالية.

B: نسبة المحروقات إلى إجمالي الصادرات.

C: مداخيل صادرات المحروقات للفرد الواحد (دينار جزائري).

D: إنتاجية العمل خارج الزراعة والتجارة بدلالة الزمن بالدينار وبالسعر الثابت (1974).

E: نسبة المنتجات النصف مصنعة ومنتجات التجهيز من موارد الصادرات.

F: الاقتراض الإجمالي بالمليون دولار. (1)

انطلاقاً من سنة 1986 عرفت أسعار النفط الجزائري انخفاضا حادا، بالإضافة إلى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار الأمريكي، وهذا ما جعل السلطات الجزائرية بصفة عامة والسلطات المالية والنقدية بصفة خاصة بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية.

الجدول رقم (II-13): تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-1989.

السنوات النسب	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
RF/ PIB	41.7	47	41	39.7	43.4	36.9	31.2	29.2	30.4	31.8
RO/ PIB	14.3	15.3	15.5	18.2	19.7	16.4	18.4	18.6	18.4	14.5
IR/ PIB	19.5	33.4	26.3	23.9	24.9	21.5	13.7	15.6	19.1	19.3
ID/ PIB	10.5	11.7	11.8	12.5	13.5	10.5	11.5	10.9	10.2	9.3

المصدر: وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص 218.

حيث أن:

RF: الإيرادات الجبائية.

RO: الإيرادات العادية.

IR: الضرائب على الدخل.

ID: الضرائب على الإنفاق.

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول رقم 13 أن مؤشرات كفاءة السياسة المالية اتجهت نحو الانخفاض خاصة فيما يتعلق بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي، وهذا الانخفاض كان انعكاساً للتهرب الضريبي الذي كان يميز النظام الضريبي الجزائري والذي كان مغطى من قبل السياسة النقدية، حيث أن الخزينة العمومية كثيراً ما تلجأ للبنك المركزي للاقتراض من أجل تمويل عجز الموازنة بغية تحقيق استقرار اقتصادي، حيث أن السلطات هدفت إلى إنشاء مناصب شغل وهمية من أجل امتصاص البطالة المزمنة والتي كانت كنتيجة لعملية الاستثمار العكسي، وبالتالي فإن الاقتراض من البنك المركزي هو الذي سمح بإحداث توازن مالي عطل أو أخر الانفجار الاجتماعي الذي كان وشيكاً.

ومنه فإن ممارسة حقن الريع البترولي في الاقتصاد أثر سلباً على بقية القطاعات، مما نتج عنه ظهور أعراض المرض الهولندي الموجود في الاقتصاد الجزائري وهذا ما زاد من حدة انخفاض أسعار البترول وتقلص الريع البترولي، الأمر الذي ساعد على اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي والذي اتضح جلياً في وضعية الموازنة العامة التي قامت بتحقيق استقرار اقتصادي هش من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي والقيام بإنشاء مناصب شغل وهمية، وهذه الحالة ساهمت بتفاقم مشكلة التضخم انطلاقاً من سنة 1990، الأمر الذي أجبر الحكومة على القيام بمجموعة الإصلاحات الاقتصادية وذلك عبر عدة مراحل.

1- وليد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 214.

المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل الإصلاحات 1990-1998.

عرفت السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة إجراءات تصحيحية جذرية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة، وذلك بهدف تصحيح الاختلالات التي اشتدت خطورتها ابتداء من منتصف الثمانينات، مما جعل السياسة المالية تحظى بجانب من الاهتمام من أصحاب القرار، والسياسة المالية هي أساسا إما سياسة إنفاقية أو سياسة ضريبية أو مزج السياستين معا، وهناك تكامل قوي بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية عموما، حيث أن السياستين تستهدفان أهدافا واحدة بالإضافة إلى أن السياسة النقدية كثيرا ما تملك جزءا كبيرا من الدين العام، أو تديره لحساب السياسة المالية بغرض تمويل عجز الموازنة العامة.

ولهذا نحاول التطرق إلى تطورات السياسة المالية في ظل الإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى السياسة الإنفاقية العامة وسياسة الإيرادات العامة في الجزائر لهذه المرحلة.

الفرع الأول: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر 1990-1998:

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها، من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا طبقا للفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات، ففي ظل الفترة محل الدراسة 1990-1998 تميزت السياسة الإنفاقية بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلات سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يطلق عليه السياسة الإنفاقية التوسعية.

الجدول رقم (II - 14): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998.

الوحدة: مليار دج.

مجموع النفقات	نفقات التجهيز		نفقات التسيير		السنوات
	مجموع النفقات %	النفقات	مجموع النفقات %	النفقات	
142.5	33	45.60	67	96.09	1990
235.3	22	52.00	78	183.3	1991
308.7	24	72.60	76	136.10	1992
390.5	26	101.60	74	288.90	1993
461.9	26	117.70	74	344.72	1994
589.09	25	144.66	75	444.43	1995
724.61	25	147.01	75	550.60	1996
845.20	26	201.64	76	643.56	1997
875.74	25	211.88	75	663.86	1998

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2005، ص 146.

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن النفقات العامة كانت متواضعة في سنة 1990م إذ بلغت 142.5 مليار دج، وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل إلى 589.09 مليار دج سنة 1995م، أي تضاعفت أربع مرات وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت سنة 1998 مبلغ 875.74 مليار دج أي بنسبة زيادة تقدر بـ 48% مقارنة بنسبة سنة 1995م.

وإذا تطرقنا إلى النفقات العامة من ناحية تقسيمها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز يمكن استنتاج ملاحظتين هامتين هما:

- بالنسبة لنفقات التسيير يكشف الجدول أن هناك اختلالا هيكليا بينها وبين نفقات التجهيز، فقد بلغت نفقات التسيير نسبة متوسطة خلال الفترة كلها حوالي 74.5% من إجمالي النفقات العامة، وقد بلغت أقصاها خلال سنة 1991 بنسبة 78%، أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تضخما كبيرا، حيث ارتفعت من 96.09 مليار دج سنة 1990 إلى 663.86 مليار دج سنة 1998م، أي أنها تضاعفت إلى ما يقارب سبع مرات.

- بالنسبة لنفقات التجهيز رغم محدوديتها سنة 1990 والبالغة 45.60 مليار دج أي نسبة 33% من النفقات العامة، وهي نسبة عالية مقارنة بباقي السنوات محل الدراسة وهذا رغم أن قيمتها المطلقة بدأت تزايد وتتوسع إلى غاية نهاية عقد التسعينات.

الفرع الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 1990-1998:

عمدت السياسة الإيرادية خلال الفترة محل الدراسة على تنمية وتنوع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اعتمدت السياسة الإيرادية والضريبية على وجه الخصوص، واعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة، كما هو موضح في الجدول التالي:

مجموع الإيرادات	الإيرادات العامة				السنة
	الإيرادات غير الجبائية		الإيرادات الجبائية		
	استثنائية	عادية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	
160.20	—	5.20	78.80	76.2	1990
272.40	—	4.70	106.20	161.5	1991
316.80	—	6.40	109.10	201.3	1992
320.10	—	9	126.10	185	1993
434.20	28	8.06	175.96	22.18	1994
600.80	22.86	8.69	233.15	336.15	1995
825.16	27.10	11.46	290.60	496	1996
926.67	32.11	15.78	314.01	564.77	1997
774.51	51.42	14.71	329.83	378.56	1998

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2005، ص 146.

بالنسبة لإيرادات الجباية العادية شهدت تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 78,80 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 233,15 مليار دج سنة 1995م، واستمرت الزيادة لتصل 329,83 مليار دج سنة 1998م، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 42,50% وهذا راجع للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة إلى الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات، كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع وذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيه رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والتقليل من الإعفاءات للرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 05% إلى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة.

بالنسبة للجباية البترولية فإنها تلعب دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة، فقد شهدت الجباية البترولية تزايدا مستمرا من 1990 إلى 1997م ما عدا التذبذب الذي حدث سنتي 1993 و 1998م بسبب الانخفاض المسجل في أسعار البترول.

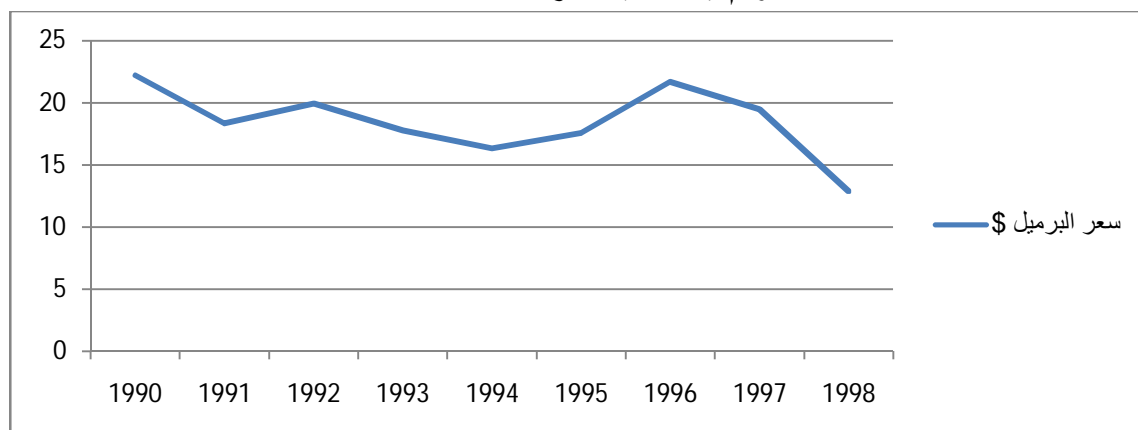
من خلال الجدول السابق يتضح أن الإيرادات الجبائية البترولية خلال سنة 1990م بلغت 76,20 مليار دج ثم ارتفعت سنة 1991 إلى 161,5 مليار دج، ويعود ذلك إلى الطلب الكثير على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج، وقد استمرت في الزيادة لتصل إلى 564,77 مليار دج سنة 1997 أي بنسبة 60% من الإيرادات الإجمالية، ثم تراجعت سنة 1998م إلى 378,56 مليار دج بسبب انخفاض سعر برميل النفط كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (ii-16): تطور أسعار البترول 1990-1998.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر البرميل (\$)	22.20	18.32	19.93	17.75	16.31	17.58	21.69	19.45	12.86

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (ii-12): تطور أسعار البترول 1990-1998.



من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بعدة عوامل خارجية منها:

- سعر الصرف؛
- سعر البرميل؛
- الطلب العالمي على المحروقات؛
- الظروف السياسية والأمنية.

ومنه فلا بد من تطوير إيرادات الجباية العادية.

المطلب الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر 1999-2014.

اتبعت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحى جديدا في سير السياسة الاقتصادية وتتجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يركز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي، فقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دورا هاما في إتباع هذه السياسة، وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة 2001-2014 في برامج الاستثمارات العمومية كما يلي: (1)

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: أو المخطط الثلاثي 2001-2004 والذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دينار جزائري (حوالي 07 مليار دولار أمريكي)، وذلك قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بـ 1216 مليار دينار جزائري (ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو: (المخطط الخماسي الأول) 2005_2009 الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار جزائري (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار)، ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه نهاية سنة 2009م فقد قدر بـ 9680 مليار دينار جزائري (حوالي 130 مليار دولار أمريكي)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج توظيف النمو الاقتصادي: (المخطط الخماسي الثاني) 2010-2014 بحيث خصص له غلاف مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار جزائري (ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي)، بما في ذلك الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دج) أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ مالي أولي بمقدار 11534 مليار دج (حوالي 155 مليار دولار).

وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها سياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية، المالية والسياسية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

1- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، الجزائر، ص 147.

أ- سياسة الإنفاق العام 1999-2014:

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهو ما يعرف بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ويتعلق نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة، وأهمها الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، فنلاحظ أن حجم النفقات العامة لسنة 1999 قد قدرت بـ 961,86 مليار دينار جزائري ارتفعت إلى 2052 مليار دينار جزائري سنة 2006 أي تضاعفت مرتين (كما هو موضح في الجدول الموالي)، وتزايدت معدلات مرتفعة لتصل إلى 5731.4 مليار دج سنة 2014م أي زيادة بنسبة 280%، كما نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن نسبة نفقات التسيير انخفضت سنة 2006 إلى 61% بعدما كانت سنة 1999 تقدر بـ 80% من النفقات العامة، ثم واصلت الانخفاض لتصل في سنة 2011 إلى 52% من إجمالي النفقات.

جدول رقم (11-17): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2014

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		النفقات العامة
	النفقات	نسبة إجمالي النفقات %	النفقات	نسبة إجمالي النفقات %	
1999	774.7	80	186.99	20	961.8
2000	856.19	73	321.93	27	1178.12
2001	963.63	73	357.40	27	1321.03
2002	1097.72	71	452.93	29	1550.65
2003	1199.04	68	553.65	32	1752.69
2004	1251.1	66	640.7	34	1891.8
2006	1245.1	61	806.9	39	2052
2008	1437.9	58	1015.1	42	2453
2010	1673.9	53	1434.6	47	3108.5
2011	2217.7	52	1973.3	48	4191
2012	2300	54	1946.3	46	4246.3
2013	2659	60	1807.9	40	4466.9
2014	3797.2	66	1934.2	34	5731.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير cnes، 2005، تقارير بنك الجزائر، 2004، 2008، و2011.

ب- سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 1999-2014:

تعتبر سياسة الإيرادات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تنتهجها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دورها كأداة لتزويد خزينة الدولة بالأموال اللازمة لتغطية جانب النفقات العامة.

كما أن الإيرادات العامة متعددة ومتنوعة، فهناك الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية، فالإيرادات الجبائية تتكون من إيرادات الجباية البترولية وإيرادات الجباية العادية، أما الإيرادات غير الجبائية فتتكون من إيرادات عادية وإيرادات استثنائية.

فقد عرفت الإيرادات العامة تزايدا خلال الفترة المدروسة، ففي سنة 1999 قدرت الإيرادات العامة بـ 950.5 مليار دج إلى 3082.6 مليار دج سنة 2006، وتواصلت هذه الزيادة لتصل سنة 2014 إلى 5703.4 مليار دج أي بنسبة زيادة تقدر بـ 600% مقارنة بسنة 1999م.

ومن خلال الجدول الموالي يتضح أن الجباية البترولية تلعب دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة، كما يتضح كذلك أن مساهمة الجباية البترولية متزايدة خلال فترة الدراسة باستثناء سنوات الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي والتي نتج عنها انخفاض أسعار النفط سنتي 2012 و 2013م.

جدول رقم (11- 18): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال 1999-2014

الإيرادات العامة	الإيرادات غير الجبائية		الإيرادات الجبائية		السنة
	استثنائية	عادية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	
950.5	59.11	16.5	314.77	560.12	1999
1124.93	40.02	15.41	349.50	720.00	2000
1389.74	107.19	43.71	398.24	840.60	2001
1576.68	102.75	74.64	482.90	916.40	2002
1517.67	107.28	54.39	519.95	836.06	2003
2229.7	6.5	72.1	580.4	1570.7	2004
3082.6	5.7	83.8	640.4	2352.7	2006
3639.8	0.3	119.7	720.8	2799.0	2008
3687.8	7.9	116.4	766.7	2796.8	2010
5190.5	0.1	136.6	965.2	4088.6	2011
3676.0	00	116.7	1146.6	2412.7	2012
4392.9	0.1	189.8	1298.0	2905.0	2013
5703.4	00	274.8	1448.9	3979.7	2014

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير cnes، 2005، تقارير بنك الجزائر، 2004، 2008.

خلاصة:

من خلال ما سبق نستخلص أن تطور السياسة النقدية في الجزائر مر بعدة محطات وإصلاحات بارزة، من أهمها مرحلة الاستقلال المالي والنقدي وبناء النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1962 إلى 1970 حيث لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم وذلك لخصوصية المرحلة التي مر بها الاقتصاد الجزائري في المجالين النقدي والمالي بشكل خاص، وقد عرف النظام المصرفي بعض الإصلاحات خاصة بصدور قانون القرض والبنك سنة 1986م، وقانون استقلالية المؤسسات العمومية لعام 1988، أما الفترة من 1990 إلى 1998م، فقد اتسمت بالإصلاح المالي واللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث تم إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10، وقد تميزت التطورات النقدية للفترة 1990-1993 بإتباع سياسة نقدية توسعية بصفة أساسية، ورغم دخول الجزائر هذه الموجة من الإصلاحات فقد تميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بالأداء غير الفعال خلال الفترة 1990-1993م.

ومن خلال تطور السياسة المالية في الجزائر أنها مرت بعدة مراحل ففي الفترة 1967-1979 نفذت الجزائر ثلاث مخططات تنموية، وكانت في البداية بالمخطط الثلاثي الأول من 1967 إلى 1969، ثم المخطط الرباعي الأول من 1970 إلى 1973، والمخطط الرباعي الثاني من 1974 إلى 1977، وقد كانت واضحة أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، وخلال فترة الإصلاحات من 1990 إلى 1998 فقد حظيت السياسة المالية بجانب من الاهتمام من أصحاب القرار، وذلك من خلال التطرق إلى السياسة الإنفاقية العامة وسياسة الإيرادات العامة في الجزائر لهذه المرحلة. أما في الفترة من 1999 إلى 2014م اتبعت الجزائر منذ الألفية برامج الاستثمارات العمومية منها: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى 2009م، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي من سنة 2010 إلى 2014م.

الخطاتمة

الخاتمة

تعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية حيث تساهم في تطوير النمو الاقتصادي من خلال الحفاظ على المستوى العام للأسعار والعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد الوطني.

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى دور السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم وأدوات وأهداف كلا من السياستين النقدية والمالية، وكذا التطرق إلى مفاهيم وأدوات وأهداف كلا من السياستين النقدية والمالية، وكذا مؤشرات النمو الاقتصادي وتوضيح العلاقة والترابط بينهما، وكذا مؤشرات كل منهما، وأخيرا تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للفترة 1990 - 2014، وانطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشة في فصلين تمكنا من الوصول إلى أن السياسة المالية لها دور كبير في النمو الاقتصادي من السياسة النقدية.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة ثم التوصل إلى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

- النمو الاقتصادي هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي؛
- السياسة النقدية أصبحت تلجأ إلى استخدام الأهداف النهائية المتمثلة في استقرار المستوى العام للأسعار، العمالة الكامل... إلخ، في حين تستخدم هذه السياسة الأدوات الكمية والمتمثلة في سياسة معدل إعادة الخصم... إلخ، إضافة إلى الأدوات النوعية المتمثلة في سياسة تأطير القرض والإقناع الأدبي... إلخ؛
- السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، وقد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به من حين لآخر؛
- من أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع؛
- هناك علاقة ترابط وتكامل قوي بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار على وجه الخصوص؛
- مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة محطات وإصلاحات بارزة أهمها:
 - مرحلة الاستقلال المالي والنقدي وبناء النظام المصرفي الجزائري (1962-1970).
 - مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية ضمن منظور الاقتصاد المخطط (1971-1989).
- اعتمدت الجزائر في الفترة 1990-2014 بنسبة أكبر على السياسة المالية المدعومة بارتفاع أسعار البترول لتحقيق النمو الاقتصادي؛
- لم تعتمد الجزائر في الفترة 1990-2014 على السياسة النقدية لذلك كان تأثيرها نسبي يتمحور في محاربة التضخم دون إسهام كبير في الاستثمار؛
- دور السياسة المالية على النشاط الاقتصادي أكبر وأقوى من دور السياسة النقدية؛

الخاتمة

- إن قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية التي تعتمد عليها الجزائر؛

اختبار صحة الفرضيات:

- تمحورت الفرضية الأولى حول: مفهوم النمو الاقتصادي التي يعتبر الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، وهذا ما تم تأكيده حيث أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

- تمحورت الفرضية الثانية حول: قدرة السياسة المالية أقوى وأكبر من قدرة السياسة النقدية، وهذا ما تم تأكيده حيث أن قدرة السياسة المالية تفوق قدرة السياسة النقدية وهي تساعد على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي.

- تمحورت الفرضية الثالثة حول: مساهمة السياسة النقدية والمالية مطبقة بمختلف الأدوات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما تم تأكيده من خلال تحقيق الاستقرار في المعدل العام للأسعار والعمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل.

آفاق الدراسة:

لقد تبين من خلال هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث، ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل، وهي:

- مساهمة السياسة المالية في تطوير الاقتصاد الوطني.

- أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العالمية الدولية للنشر، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
2. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، 1993.
3. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، الطبعة الأولى، 2012.
4. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، السياسة النقدية البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
5. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
6. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
7. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، بن عكنون، 2006.
8. جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
9. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2000.
10. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
11. سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994.
12. سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989.
13. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
14. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
15. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.
16. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
17. عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
18. عطية عبد الوحيد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
19. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010.

20. مايكل إيدجمان، الاقتصاد الكلي_ النظرية والسياسة_ ترجمة منصور إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
21. محمد بلقاسم، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
22. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
23. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
24. محمد ناجي خليفة، "النمو الاقتصادي_ النظرية والمفهوم"، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.
25. محمود علي الشرفاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016.
26. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
27. مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كألية من آليات العولة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2011.
28. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
29. نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، 2006.
30. نعمة الله نجيب، وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
31. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
32. وحيد مهدي عامر، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.
33. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.
- الرسائل الجامعية:

1. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2004-2005.
2. عمر علواني، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2015 - 2016.

3. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة_دراسة الجزائر_ رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003.

4. مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، الجزائر 2005/2006.

- أوراق بحثية:

1. بلعزوز بن علي، "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 30-31، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

2. صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة الجزائر، العدد الثالث.

3. عبد الحق بوعتروس، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2009، الجزائر.

4. علي بلعزوز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربي، العدد 41.

5. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، الجزائر.

- التقارير:

1. التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.

2. تقرير سنوي لبنك الجزائر 2013. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bach (G. L) Monetary_ Fiscal policy reconsidered Reading in Fiscal policy selected by acommitte of the Amrican economic association , George Allen and Unwin L T D , 1955.
2. Burkhead (Jesse) : Governmment Budgeting , Now york , John Wiley & Sans Inc , London , 1961.
3. GREGORY Manki W : Macro économie : 3ème édition de bock ; Belgique, 2003 ..
4. Lipsey (Richard G) ; steiner (peter O) ; piovis (Douglus D) : E conomics ; Harper & Row ; publishing, New york, 1984.

الملخص:

نتناولنا في هذه الدراسة دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تمت دراسة الموضوع من خلال فصلين: ففي الفصل الأول نتطرق إلى عموميات حول السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي، أما في الفصل الثاني نتناول دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، حيث توصلنا إلى دور السياسة المالية على النشاط الاقتصادي أكبر وأقوى من دور السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية – السياسة المالية – النمو الاقتصادي.

Résumé :

L'étude a abordé le rôle de la politique budgétaire et monétaire dans la réalisations de la croissance économie , Alors que l'étude a été divisée en deux chapitre : Le premier chapitre nous abordons les généralités de la politique budgétaire et monétaire dans la réalisations de la croissance économie, Et la deuxième chapitre nous abordons le rôle la politique budgétaire et monétaire dans la réalisations de la croissance économie dans l'Algérie 1990- 2014.

Nous avons constaté que le rôle de la politique budgétaire sur l'activité économique est plus grande, Et plus fort le rôle de la politique monétaire.

Les mots- clés :

politique monétaire – politique financière – croissance économique.